

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

صادر عن مجلس النواب

تابع مجلس النواب بقلق واهتمام بالغين اتباع الاعتداءات الاثيوبية الاخيرة على شرق السودان ، وانطلاقاً من ايمانه الراسخ الذي لا يتزعزع برفض العدوان ايا كان مصدره ومبرراته ، ليرى في هذا العمل ، انتهاكا صارخا لمبادئ العلاقات بين الدول ، والمواثيق والاعراف الدولية كافة وهو لذلك ، يدعو باخلاص الى الكف عن مثل هذه الاعمال التي لا تخدم مصالح الشعوب ، وتساهم في تجسيد الاحقاد والكراهية وتتنافى مع اصول حسن الجوار وعلاقات التعاون الحضاري والانساني بين الشعوب ، مثلما يؤكد المجلس تضامنه مع الشعب السوداني الشقيق في رفضه للعدوان ومواجهته له ، ويدعو الحكومة الاثيوبية ، الى تحكيم العقل ، وعدم اتخاذ أي اجراء من شأنه تصعيد الموقف وتكرار الاعتداءات .

ويهيب مجلس النواب بالمنظمات العربية والاسلامية والعالمية ذات العلاقة اداء دورها في نزع فتيل الازمة بين السودان واثيوبيا ، وادائه الاعتداءات الاثيوبية ضد النقاط الحدودية السودانية وعلان تضامنها مع السودان في مساعية الخير الرامية الى احتواء الموقف بالوسائل السلمية بعيدا عن التصعيد واسباب زيادة التوتر .

كما يهيب المجلس بجميع الشعب البرلمانية العربية والافريقية والعالمية ، والاتحاد البرلماني العربي ، واتحاد البرلمانات الافريقية ، ممارسة دورها في احتواء الموقف وادانة العدوان ، والحيولة دون تفاهم الازمة ، حفاظا على وثيرة العلاقات الطيبة بين الشعبين السوداني والاثيوبي ، وتعميقا لمفاهيم التعاون بدلا من الحروب والنزاعات .



ملحق التجربة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ١/رمضان/١٤١٦ هجرية الموافق ١/٢١/١٩٩٦ ميلادية
العدد (١٢)

الجلد (٣٣)

- جدول الاعمال -

الصفحة

٦

٦

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حمزه منصور .

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد عويضة .

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الرحيم عكور .

٤ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد طاهر المصري .

٣ - الردود على الاسئلة :

١٦

١ - كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكاله رقم (٧٨٢٤) تاريخ

١٩٩٥/٩/٢٧ جوابا على السؤال رقم (٢٠١) للمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

٢ - كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٠٢٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠ جوابا على السؤال رقم (٢٦٢) للمقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .

٣ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٢٣١١٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠ ، جوابا على السؤال رقم (٢٧٧) للمقدم من معالي النائب السيد توفيق كرشان .

٤ - كتاب معالي وزير السياحة والاشراف رقم (٧٧٤٨) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٤ ، جوابا على السؤال رقم (٢٠٥) للمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

٤ - الاقتراحات برغبة :

٣٧

١ - اقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن اخراج النفق على طريق عمان - اربد قرب محطة صيانة النعيمه الى حيز الوجود .

٢ - اقتراح برغبة رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن السماح لطلبة كليات المجتمع الاردنية من حملة الدبلوم باكمال الدراسة في الجامعات الاردنية .

٣ - اقتراح برغبة رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش ، بشأن فتح مدرسة ثانوية للبنين واخرى للبنات في قرية المزرعة / محافظة المفرق .

٤ - اقتراح برغبة رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من احد عشر

نائبها بشأن معادلة الشهادة التي يمنحها المعهد القضائي الاردني بما يتناسب ومناهجه المقرر .

٥ - اقتراح برغبة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٦/١/١٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن سقف سيل الزرقاء المار من وسط مدينة الرصيفة .

٦ - اقتراح برغبة رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن ان يصرف الدواء غير المتوفر في الصيدليات الحكومية على حساب التأمين الصحي للفئة غير المقتدرة والمشمولة بالتأمين الصحي .

٧ - اقتراح برغبة رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب السيد خالد عبد النبي العجارمة ، بشأن اعطاء تصريح لشراء سيارة معفاة من الرسوم الجمركية تتناسب وحجم اعاقة اسوه بالدول المجاورة .

٨ - اقتراح برغبة رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن مضاعفة لجان الفحص العملي لقيادة المركبات وتمديد الدوام لها .

٩ - اقتراح برغبة رقم (٢٦) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن تسير رحله للملكية الاردنية الى بخارست اسبوعياً .

١٠ - اقتراح برغبة رقم (٢٧) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن رفع المعصنات الشهرية للطلبة المبعوثين الى الولايات المتحدة الامريكية .

٥٦ - طلب استقالة من عضوية اللجنة القانونية ولجنة استراتيجية الطاقة والمياة واللجنة الزراعية مقدم من سعادة النائب السيد عبدا لله اخوارشيد .

٥٦ - طلب مناقشة رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١/١٧ مقدم من (١٩) نائبا ، حول التقسيمات الادارية والتشكيلات الادارية .

هذه من الأعمال

- ٧ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ٦٢
١٩٩٥/١/١٦ ، والمتضمن الاقتراح بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب ،
(القرار موزع في الجلسة الخامسة)
٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
* عينت يوم الاربعاء القادم تاريخ ١٩٩٦/١/٢٤ صباحاً .

محضر الجلسة

- ٦ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير
البريد والاتصالات
٧ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير
الدولة .
٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات :
وزير المياه والري .
٩ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير
الصحة .
١٠ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي
: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات
الاسلامية .
١١ - معالي السيد سلامه حماد : وزير
الداخلية .
١٢ - معالي السيد عادل القضاة : وزير
التموين .
١٣ - معالي المهندس منصور بن طريف :
وزير الزراعة .
١٤ - معالي الدكتور راتب السمود :
وزير التعليم العالي .
١٥ - معالي السيد هشام التل : وزير
العدل .
١٦ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام :
وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
١٧ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر :
وزير العمل .
١٨ - معالي السيد نادر الظهرات :
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيعة .
- في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من
صباح يوم (الاحد) الموافق
١٩٩٦/١/٢١ ميلادي ، عقد مجلس
(النواب) جلسته (الثانية عشرة) من
الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي
المهندس سعد هائل السرور) وحضور
أمين عام مجلس الامة السيد (حكيم خير) ،
وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
لا احد .
وتغيب بعهذه من الأعضاء السادة :
حمزة منصور ، د . محمد عويضة ، عبد
الرحيم عكور ، طاهر المصري .
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
لا احد .
وحضر من الحكومة
١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر :
رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .
٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب
رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
٤ - معالي السيد باسل جرداله : وزير
المالية .
٥ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي :
وزير الخارجية .

كلنا من الشعب

١٩ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .

٢٠ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

٢١ - معالي السيد طه أفياهبه : وزير الدولة .

٢٢ - معالي الدكتور محي الدين تروق : وزير التنمية الادارية .

٢٣ - معالي السيد سميح دروزه : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٤ - معالي السيد عبدالاله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

٢٥ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

* وحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات ، السيد علي الحسين ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان النجداوي .



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة
الزملاء الافاضل قبل ان نبدأ الجلسة ، مع حلول شهر رمضان المبارك اقدم التهنئة لقائد الوطن ولابناء الشعب الاردني باسحكم وارجو ان يعيد الله على الاردن وعلى ابناء الاردن بكل الخير وبكل البركة متمنياً ان يكون الشهر الفضيل شهر بركة وخير علينا جميعاً وكل عام وانتم بخير كافة .

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى ؟ يعفى

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاحازات والاعتذارات .

١ - طلب معذره مقدم من سعادة

النائب السيد حمزه منصور المحرم .

٢ - طلب معذره مقدم من سعادة

النائب محمد عويضة المحرم .

٣ - طلب معذره مقدم من سعادة

النائب عبد الرحيم عكور المحرم .

٤ - طلب معذره مقدم من دولة الإبتاذ

طاهر المصري المحرم .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء تحت بند ما يستجد من اعمال

مقال لكاتب بحراني واسمه عبدالرحمن النعيمي يعبر فيه عن رايه الشخصي تجاه حكومته من خلال مطالبته بطرد مدير المعابر السياسية البريطاني الجنسية واعادة الحياة البرلمانية لبلاده دون ان يشتم احد او يتهم احد بالخيانة او العمالة للأجنبي ولهذا يقدم رئيس تحرير جريدة الجند لمحكمة الجنايات وهنا اسأل معالي وزير الاعلام نائب رئيس الوزراء إذا كان مقتنعاً بتقديم رئيس تحرير صحيفة الجند لمحكمة الجنايات ، وإذا كانت اجابة معاليه بالاثبات كما اتوقع لأن القضية لازالت منظوره في المحكمه حتى تاريخه فاني اتسائل لماذا لم يقدم معالي الوزير كل من رئيس تحرير جريدة الرأي وجريدة الدستور وجريدة الاسواق بعد نشرها رسالة من ادعى انه الدكتور عدنان الرشيد العراقي الجنسية من الرياض بتاريخ ١٩٩٦/١/١٢ الموجهه للعقيد القنافي والتي تناول فيها بشكل سفيف لأثنين من الزعماء العرب واتهمهما بالخيانة والعمالة للأجنبي بلهجة سوقيه وكأنها اعلانان مدفوعه الاجر ولا اظن ذلك ، وعليه فاني اطالب معالي وزير الاعلام نائب رئيس الوزراء ان لا يكيّل بمكيالين فاما ان يقدم رؤساء تحرير الثلاث جرائد الى محكمة

لدي عدد من الزملاء من الجلسات السابقة اسمائهم موجهه بالاضافه الى عدد من الزملاء طلبوا الحديث مؤخراً ابدأ بداية بالزميل خليل حدادين باعتبار الشيخ عبدالرحيم العكور غائب وهو كان اول المتحدثين . الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس وكل عام وانتم بخير معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين عندما نقول ان سقف الديمقراطية قد تدنى فان هذا القول لم يأتي من فراغ وان الممارسات التي تدفع سقف الديمقراطية الى اسفل اصبحت تطال كل ميدان بحيث اصبح المواطن الاردن يحس بان هذا السقف سيسحق هامته اذا بقي واقفاً لذا عليه ان يبقى راکعاً على ركبتيه ليبقى رأسه سالماً .

اقول هذا بعد بروز ظواهر عديدة لها انعكاسات سلبية على المسيرة الديمقراطية والتي اساءت للاردن عربياً ودولياً ومن هذه الظواهر ساندت عن ظاهرتين حتى لا اطيل عليكم .

احدى هذه الظواهر الهجوم الواضح على رؤساء تحرير صحف المعارضة وقد كان أبرزها تقديم رئيس تحرير جريدة الجند الى محكمة الجنايات لنشر الجريدة

الجنائيات او ان يسقط الدعوى عن رئيس تحرير جريدة المجد فوراً . اما الظاهره الثانيه التي اود الاشاره اليها فهي ظاهره الفصل التعسفي في القطاع الخاص وخاصه في البنوك والنقل التعسفي لبعض موظفي الدوله والغريب ان هذه الظاهره تطال فقط الاشخاص الذين يشتبه بانتمائهم لاحزاب المعارضه او النشاط نقابياً وهم الآن يحاربون في لقمة عيش اولادهم وهذه الممارسات تخالف الدستور والميثاق الوطني وقانون الاحزاب .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء
فأنا في هذا المجلس الكريم مطالبون بالضبط على الحكومه للتوقف عن هذه الممارسات اللاديمقراطيه . وشكراً

معالي رئيس المجلس :
معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده
معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربيه والتعليم :

سيدي الرئيس
بادئ ذي بدء ارجوا ان اتقدم بالشكر والاحترام والاجلال لسعادة الزميل النائب خليل حدادين على ان يطرح موضوعاً غير مستجد على انه ممن استجد من اعمال .

ثانياً : ان مثل هذا الحديث اللائق الشيق هو اثبات على ديمقراطيه هذا الوطن وعلى قدرتنا على تحمل الرأي الاخر وان الباس الحكومه مسؤوليه القرارات الصادره عن شركات ومؤسسات فيه تجاوز عن الديمقراطية ، وان احالة من يشك بانه مخالف الى القضاء هو قمة في التكريم لان من اصول الديمقراطية ان نلتزم بسيادة القانون وان نختكم الى القضاء وليس في الاحاله الى المحاكمه اساءه لانسان وكرم من القضايا ترفع على الحكومه يومياً وما ظننا ليوم واحد ان في رفع هذه الدعاوى اساءه لنا لان الاصل في الامور ان يتم حسمها امام القضاء .

ارجو ممن يطالب باعلاء سقف الديمقراطية ان يكون قادراً على حمل مرتبات الديمقراطية ، وهو ان القضاء مرجع تقبل بحكمه ونحرم قراراته ونعبرها عنوان للحقيقه في الحياة الدنيا ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، معالي وزير الاعلام
معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام :
شكراً معالي الرئيس

الاعلام باسقاط الدعوى فوراً او الفصل التعسفي كل هذا الامر الان امام القضاء لذلك لا اعتقد ان من حقي ان اناقش المرجعيه الرئيسيه لتذهب اليها الخلافات بيننا وبين الصحف فقط اريد ان اقول كوزير للاعلام انا اسجل مرة اخرى . اعتراز شخصي ورسمي مني بالصحافه . الاردنيه الى ما وصلت اليه مايقع من جدل وما يقع من جدل وما يقع من حوار وما يقع من احاله على القضاء اعتقد انه جزء من هذه المرحله ان كنا نتحمل بعض السلبات على استعداد ان نقول اننا نتحمل بعض السلبات وان كانت ايجابيات تتحملها المههم كما تفضل اخني سعادة النائب خليل حدادين ان يبقى سقف الحريه عالياً وان تأخذ الصحافه الاردنيه الدور الذي اخذته على الرغم مما يقع بين وزارة الاعلام وبينهم من خلاف لهم جميعاً الاعتزاز وان كنا في لحظه من اللحظات قد يبدو الامر قرار وزير الاعلام ليس هناك قرار ليس لوزير الاعلام ولا لمدير المطبوعات ، نسجل ما لدينا من ملاحظات ويتصرف النائب العام فيها قضائياً وان خسرتنا ايضاً سنذهب لزملائنا ونحييهم مرة اخرى اننا نحسنا ،

شكراً على ملاحظات الاخ النائب خليل حدادين فقط اريد ان اوضح مايلي :
ليس هناك هجوم على رؤساء تحرير صحيفه وجميع الصحف اردنيه من أي طيف كانت وكثير منها من المعارضه او من خارج المعارضه تعامل بالطريقه نفسها وفق قانون المطبوعات والنشر السؤال الثاني اذا كنت مقتنعاً او غير مقتنع القضايا امام القضاء واننا لست ملزم اقول ان كنت مقتنع او غير مقتنع لقد قامت صحف بدعوى ضد وزير الاعلام ومدير المطبوعات وربحتها وكنا سعداء بذلك ونحنى لاي قرار يصدر عن القضاء الاردني الذي نعتز فيه .

مانشر في الرأي او في الدستور او الاسواق هناك متابعه دقيقه دائماً لكل ماينشر في صحفنا وتقيم الامور بين دائرة المطبوعات والنشر وتقيم من قبل القضاء ، ولا اعتقد ان سقف الحريه في الصحف قد تراجع ولا اعتقد فتره صدرت فيها عدد من الصحف كما صدر هذا العام وفي العامين الاخيرين في الصحف . الحزبيه والاسبوعيه وحتى الجدل الذي يتندور حول تعديل القوانين وغير تعديل القوانين يشارك فيه الجميع اما ان يقوم وزير

شكراً

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، ساذكر اسماء المتحدثين
الشيخ بدر الرياطي ، طلال عبيدات ،
توفيق كريشان ، همام سعيد ، توجان
فيصل ، بسام حدادين ، عبد السزاق
طبيشات ، انور الحديدي ، فرح الربضي ،
مفلح الرحيمي .

هؤلاء الزملاء الذين طلبوا الكلام بما
يستجد من اعمال .

الشيخ بدر الرياطي تفضل

السيد بدر الرياطي :

شكراً معالي الرئيس وتقبل الله طاعتكم
جميعاً .

معالي الرئيس الاخوه الافاضل

راجعني نفر من اولياء امور
الطلاب والطالبات الذين يدرسون في
كليات المجتمع في الجنوب ، واخبروني
بان وزارة التعليم العالي اتخذت قرارا
تحت بند رقم (٥) من اساس الانفاذ
لكليات المجتمع لعام ١٩٩٥/١٩٩٦ .

وينص القرار على " يعتبر كل من يلتحق
بالدراسة في كليات الطفيلية والشويك
ومعان من بحريجي الثانوية عام ١٩٩٥
موفدا في بعثة دراسية على نفقة الوزارة "
القرار يحمل الرقم ٢٠٢٢٢/٥/١/٣١

القرار يحمل الرقم ٢٠٢٢٢/٥/١/٣١
تاريخ ١٩٩٥/١١/٤ .

أي ان القرار صدر بعد البدء بالدراسة
بشهرين تقريباً .
ويرتب على هذا القرار ان كل الطلاب
الذين تخرجوا قبل عام ١٩٩٥ غير
مشمولين بهذا القرار وينبغي عليهم دفع
الرسم المقرر والبالغ خمسين دينارا عن
كل فصل دراسي .

لقد ظن هؤلاء انهم شأن بقية زملائهم
موفدون على حساب الوزارة ، الامر
الذي حفزهم على مواصلة الدراسة رغم
بعد المسافة ومشقة الطريق ومخاطرها
وضيق ذات البلد ، فأولياء امورهم من
ذوي الدخول المتدني ولا يملكون من
حطام الدنيا شيئا ، ولا ابالغ ان قلت بان
دخول هؤلاء الطلاب الى الكليات
والتحاقهم بهاجاء على حساب معيشة
اسرهم التي تعيش عيش الكفاف .

وقد علمت ان معالي وزير التعليم العالي
زار كلية معان في غمرة احتفالاتها بعيد
ميلاد جلالة الملك ، قابله الطلبة وقدموا
له عريضة طلب منهم ان يدعوا
الله لجلالة الملك بطول العمر ، ثم
وعدهم بالاعفاء ، فهل مازال معالي
الوزير عند وعده ١٢ أم تراجع ؟ أمل ان

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

كانت الحكومة الاردنية قد استكملت في
سنة ١٩٨٠ بقرار صادر عن مجلس
الوزراء المقرر مساحات واسعة من
الاراضي الزراعية تقدر بعدة الاف من
الدونمات ، من اراضي المقارن في حوض
اليرموك في لواء بني كنانة ، لغايات انشاء
سد الوحدة .

وقد صدر قرار الاستملاك في حينه في
سنة ١٩٨٠ باسم سلطة وادي الاردن
وشمل الاراضي المخاذية لنهر اليرموك والتي
سيقع عليها جسم السد وانشاء اتم كما
شمل المناطق المجاورة والمرتفعه المتوقع
غمرها بمياه السد .

ولظروف نعرفها جميعا فقد تعثر انشاء
هذا السد العظيم بعد ان اتفقت سوريا
والاردن عليه وبعد ان اجرت معظم
دراساته وتوقف العمل به كليا منذ ما
يزيد على عشرة سنوات ، ولربما صرفت
الحكومة النظر عنه الان كليا ،
واستعاضت عنه بسدود اخرى ستنشأ في
وادي الاردن تنفيذا لاتفاقية وادي عربة .

تكون الاولى لا الثانية لان الثانية تعني ان
الكثير منهم سيحملون حقائبهم
ويعودون من حيث اتوا .

فلا تجنّبوا رجاءهم واكملوا فرحة اهليهم
بدراستهم رغم عوزهم وشدة حاجتهم .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله .

معالي وزير التعليم العالي

معالي وزير التعليم العالي :

شكراً معالي الرئيس

قبل حوالي شهر اتخذ قراراً في وزارة
التعليم العالي من قبل لجنة البعثات
بابتعاث كل هؤلاء الطلبة بكل كليات
المجتمع بالجنوب ونشر هذا القرار
بالصحف اليومية ووددت ان اذكر
زميلي سعادة النائب المحترم بان القرار
اصلاً مازال ساري المفعول على طلبة
السنة الاولى منذ ان صدر القرار قبل
حوالي ست سنوات ، لكن استثنى من
هذا القرار فقط الموظفين الذين اتبعت
لهم فرصة الدراسة بكليات المجتمع في
الفترة المسائية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ طلال عبيدات .

انني اتوجه للحكومة بالملاحظات التالية:-

- (١) الى اين سيؤول الامر بسد الوحدة وهل سيتم انشاؤه ام ان الامر قد مضى وصرفت الحكومة النظر عن انشاؤه كلياً؟
- (٢) لماذا لم تدفع الحكومة لتاريخه اجر بدل المثل عن مساحات الاراضي المستملكة من قبلها منذ خمسة عشر عاماً؟
- (٣) هل تنوى الحكومة الاستمرار باستملاك الاراضي المشار اليها ام انها ستعود عن هذا الاستملاك وتعيد الارض لاصحابها؟

وبناء عليه وفي جميع الحالات فان على الحكومة ان تربي هذا الموضوع اهتماماً وعناية كبيره ، خاصة وان الامر يتعلق بمساحات واسعة من الاراضي الزراعية الخصبة المنتجة والمروية ، كما انها تشكل مصدر رزق لاكثريه في المنطقة تعيش على زراعتها وان هذه الاسر لم تستطع زراعة ارضها لمدد طويله ولم تحصل على اجرها منذ ان استولت عليها سلطة وادي الاردن .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ طلال انت تجاوزت الوقت وارجوا من الزملاء الانتباه للضوء المحيط

بالقاعه بحالة اضاءته احرر يعني ان وقت الزميل انتهى على الدقيقتين ، سالتزم بهذا الاستاذ طلال .

معالي وزير المياه .

معالي وزير المياه والري :

الحقيقه رد على سؤال الاستاذ طلال عبيدات ارجو ان اذكر بان هناك اتفاقيه ثنائيه مازالت قائمه بين الحكومة الاردنيه وبين الحكومة السوريه حول انشاء سد الوحدة ، هناك ظروف سياسيه لم تتضج بعد لاختار قرار حول سد الوحدة ولكن نحن ملتزمون بما نتج عن اتفاقيه ثنائيه مع سوريه وسيبقى هذا الموضوع الى ظروف جديده واريده ان اؤكد للنائب ان الجسدوى الاقتصاديه لهذا السد مازالت موجوده ولها علاقه بمايجري من احداث في المنطقه ، فموضوع الاستملاك سيبقى هذا الاستملاك موجود ، موضوع الدراسات حول هذا السد لازالت موجوده ولا زالت ذات جدوى اقتصاديه وستأتي الايام - ان شاء الله - لتحقيق مثل هذا المشروع الهام .

شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ توفيق كرشان

السيد توفيق كرشان :

شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبعد .

تلقيت عريضه من اصحاب المقالع والمحاجر في محافظة معان يشكون من خلالها ان وزارة المالية تنوي رفع الرسوم المقدره عليهم بواقع اربعة اضعاف الرسوم الحاليه ولما لهذا القرار من اثر سلبي يؤثر على مقدرتهم بتوفير هذه الرسوم نظراً للالتزامات المتحققه عليهم تجاه اسرهم واسر العاملين في خدمة هذه المناجم لذا ارجو من الحكومة الموقره العمل على ابقاء الرسوم على ماهي عليه مع الاخذ بعين الاعتبار مساحات القطع التي يتم تأجيرها في هذا القطاع ومراقبتها جيداً كما ارجو من الحكومة وضع تشريع خاص يتم بموجبه تحديد نسبة من هذه الرسوم لخدمة ودعم بلدية معان وكافة البلديات التي تتوفر ضمن منطقتها مثل هذه المحاجر وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير الطاقه .

معالي وزير الطاقه والثروه المعدليه :

شكراً للسؤال المقدم من سعادة النائب .

كان هذا اقتراح مقدم لرفع رسوم اجرة الاراضي لكن مجلس الوزراء قرر دراسة الموضوع والف لجنة من وزرات الماليه ووزارة الطاقه والبلديات

لدراسة الموضوع وقامت اللجنة بدراستها وفيه ولم ينفذ هذا القرار وبعد دراسة قرار اللجنة ومقترحات اللجنة سوف تعود الى اصحاب المقالع لنقرر ماهو المبلغ الذي سوف يدفعونه اجرة لهذه الاراضي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي وزير الماليه .

معالي وزير الماليه :

الصحيح جرى اعادة النظر في اجار الاراضي التي تستعمل للمحاجر ورفع الاجور بعد ان جرى مسح وبموجب هذا المسح وجدت ماهي الاجور التي يتقاضاها القطاع الخاص ماهي الاجور التي مستعد ان يدفعها الاشخاص الجدد وعلى هذا الاساس حددت اجور عادله من وجهة نظرنا تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المستثمر ومصلحة الخزينة ، ماتفضل به الزميل هو قضيه اخرى ينظر بها بموجب قانون تابع لقانون ليس لقانون تأجير اراضي الدوله بل لقانون الثروات الطبيعه وهي قضيه مختلفه ولكن هذا الصحيح ووردتنا ايضاً بعض العرائض حول هذا الموضوع وسوف تنظر اللجنة المعينه في العرائض المقدمه وتأخذ القرار الذي تراه مناسباً ، شكراً .

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، نقطة نظام الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

انا اريد ان استفسر من الرئاسة الجليله فيما يتعلق بالضوء الاحمر والدقيقتين نلاحظ ان الزميل النائب يتكلم ونحن مع الاختصار ، لكن لا ادري هذا الضوء هو ايضا للحكومة يعني يضيء احمر لها ١٩ لانه نلاحظ اكثر من وزير يرد على النائب ويمكن يصيرون اثنين وثلاث فالعدالة تقتضي ان يكون للجميع اما نائب يقول الذي عنده وينجلد من اثنان او ثلاث من الوزراء فانا اظن ان الامر ليس عدل وهذا الامر عندك شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، والله انا اتمنى الاختصار للجميع ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

سيدي انا ما اثار رغبتي في الرد كلمة (الجلد) نحن نعتقد اننا لا نجلد ولا نجلد ولا ولا نقبل ان يجلد احد منا ثانياً : ينص النظام الداخلي اذا تقدم النائب المهرم لسؤال من حق الوزير ان يجيب في نفس الجلسة او في جلسة اخرى

وان تعدد الوزراء المسؤولين اصبحت من حقهم ان يردوا جميعاً .

شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

ساعطي الفرصة للدكتور همام سعيد والزميله توجان فيصل ، ثم سابقي الاسماء للتفق فيها للجلسة القادمة ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الاصل في الاعلام ان يكون مرآة صادقه تعكس الاحوال الشعبية والمحلية والعالمية وتعرض ان يكون في اعلامنا ان يكون منحازاً لقضايا الامه ولم يكن اعلامنا مرآة صادقه ولا منحازاً لقضايا امته ويتجاهل حالة شعبه عظيمه عاشها اهلنا في فلسطين لاكثر من اسبوعين وهم محتجون في مدنهم وقراهم متفاعلين مع استشهاد المجاهد البطل يحيى عياش الذي احيى في الامه روح الجهاد والمقاومه ، بينما دنيا الاعلام يشغلنا ايام ايام طويله في مقتل راين وينقل في ذلك جميع المشاهد حتى الترانيم ، ان من حق المواطن رافع الضريه ان يرى الحقائق التي يراها في تلفزيون العدو والتلفزة العاليه

في وسائل اعلامه حتى لا يضطر المواطن الى اللجوء اذاعة لندن او مونت كارلو لان الله تعالى خلق لكل انسان عينين اثنتين ولن يجعله وحيد العين .

موضوع اخر سيدي الرئيس ،

الحقيقه رفع رسوم ترخيص المركبات هذا العام مما جعل المواطنين يضجرون من هذا الرفع ويدعو ان هذا الرفع ياتي فعلاً بشكل مفاجئ مما يجعل الناس فعلاً تزيد اعبائهم الماليه ولا ادري ما جواب الحكومة على مثل هذه الرسوم التي ترفع وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، اخر المتحدثين الزميله توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل :

استمعت امس الى بيان وزير الخارجية بشأن الاحداث في البحرين وحقيقه الوضع يضعنا في حيره من مواقف مؤثره لوزارة الخارجية فمره تنظم الحكومة الى المعارضه في العراق وتريد ان تعمل ضد النظام في العراق ثم تنظم الى النظام في البحرين وتريد ان تضرب معها المعارضه في البحرين وهذا لايجب لنا هذا تدخل في الشأن الداخلي وكلمة معالي وزير الخارجية بالامس خرجت ليست فقط

عن مكان الدبلوماسية انما ايضا عن حدود المنطق العادي لانه كان هنالك فيها اصبحت وزيراً للخارجيه هو المحقق والقاضي والجلاد في قضيه المعارضه في البحرين ، لانه قال عنهم خارجين عن القانون وقال انهم مجرمين ويستحقوا ان يعاملوا هكذا وحتى دخل في نفسياتهم وقال انهم يعكسون امراضهم النفسيه على الاسلام فكيف يتسنى له والاحداث لم تظهر الا امس ان يجري هذا التحقيق وهذا التحليل النفساني وهذه الادانه ويصدر هذه الاحكام .

العالم كله يتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وهذه القوى تطلب الديمقراطية ونحن لدينا من المعلومات الكثير عنها ، فنحن ، نقوله لاشان لنا بغيرنا الا اذا اردنا لغيرنا ان يتدخل بشأننا هنا ، لا نقبل ان نكون الشرطه البغيضه في يد اية انظمه اخرى العالم يجمع انها ليست ديمقراطيه وهذا التناقض في الموقف ما بين العراق وبين البحرين يثير اكثر من تساؤل ، اعتقد فقدنا موضوعيتنا وحيادتنا واعتقد دبلوماسيتنا انتهت تماماً وهذا سيؤدي الى اتسلاف علاقاتها مع العديدين اذا استمر .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، فقط اود ان انوه انه بقي لدي للجلسة القادمة الزملاء بسام حنادين ، عبد الرزاق طيشات ، انور الحديد ، فرح الربضي ، مفلح الرحيمي ، فواز الزعبي ، عبد العزيز جبر .
السيد الامين العام جدول الاعمال
السيد الامين العام :

٣ - الردود على الاسئلة :

١ . كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكاله رقم (٨٧٢٤) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٧ جوابا على السؤال رقم (٢٠١) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

بمجلس النواب

الرقم ١٧١٥/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣

سيادة رئيس الوزراء الافخم

ايث لسيادتكم صوره عن السؤال رقم (٢٠١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .
أرجو التكرم بالاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١١ صفر ١٤١٦ هـ

الموافق ٩ تموز ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

الحكومة للاجابة عنه خلال المدة المحددة

في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١ - من هم اصحاب شركة المدن للاسكان والتي تشرف على المدينة السكنية (الراية) في العقبة ؟؟

٢ - لماذا انشأت هذه المدينة السكنية (الراية) في العقبة وما الغاية من انشائها؟

٣ - لماذا تم تحويل واحتكار ركاب الرانزيت لهذه الشركة الخاصة وكذلك

تم احتكار خدمة المسافرين اوليست للمؤسسات الرسمية والاهلية ذات

الاختصاص (سلطة الاقليم ، البلدية ، الفرقة التجارية - الخ) اولى بتقديم هذه

الخدمة .

٤ - لماذا تحرم مدينة العقبة (تجار ،

مطاعم ، فنادق ، مواصلات ١٠٠ الخ)

من استضافة ركاب الرانزيت وتقديم

الخدمات لهم ؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح الرياطي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٧٨٢٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٦/٢/٣

الموافق ١٩٩٥/٩/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

أشهر الى كتابكم رقم

١٧١٥/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣

ومرفقه السؤال رقم (٢٠١) تاريخ

١٩٩٥/٧/٢٤ المقدم من سعادة النائب

السيد بدر الرياطي .

أرفق اليكم طيا صوره عن كتاب

معالي رئيس سلطة اقليم العقبة رقم

٤٣٧٣/١/٢٨٩/٣ تاريخ

١٩٩٥/٩/١٤ الذي استطلعت رأيه

حول الموضوع للعلم بمضمونه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بالوكاله

نسخه / الى معالي رئيس سلطة اقليم

العقبة

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطة اقليم العقبة

الرقم ٤٣٧٣/١/٢٨٩/٣

التاريخ ١٩/ ربيع ١٤١٦ هـ

الموافق ١٩٩٥/٩/١٤ م

سيادة رئيس الوزراء الافخم

ارجو ان اشير الى كتاب سيادتكم رقم

٦٩١٩/١/٤/١٢/١ بخصوص السؤال

رقم (٢٠١) المقدم من سعادة النائب بدر

الرياطي راجياً التفضل بالعلم بأن :

١ - شركة المدن للاسكان والتي

تقوم بادارة واستثمار ضاحية الراية هي

شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة

مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة

تحت الرقم ١٣٢٨ .

٢ - انشأت ضاحية الراية ضمن مخطط

تطوير مدينة العقبة لتكون سكن

للأعازب من اردنيين وغير اردنيين

القاطنين داخل المدينة بأمكنه غير

مناسبة .

٣ - تم تقديم التسهيلات للشركة

المذكورة استناداً الى الاتفاقية الموقعة

معهم بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩ حيث

التزمت الشركة باقامة المشروع وتوفير

هكذا من الأهل

التجهيزات اللازمة على أرض قدمتها السلطة وذلك مقابل أن تتول ملكية المنشآت وما تحتويه من تجهيزات إلى السلطة بعد انتهاء فترة الاستثمار وهي اثنا عشر عاماً، بالإضافة إلى التزام الشركة بدفع مانسبته ٦٪ من الدخل الإجمالي السنوي للمنصات طوال فترة العقد.

٤ - في حالة انتهاء العقد ستقوم السلطة بطرح استثمار هذه الضاحية ضمن أسس واضحة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام
فايز الخصاونة

رئيس السلطة

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ بدر الرياطي

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاخوة النواب الكرام
اشكر معالي رئيس الوزراء بالوكالة اجابته على سوالي رقم (٢٠١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ والذي ارفق معاليه به اجابة معالي رئيس سلطة اقليم العقبة ومن الاطلاع على الاجابة تبين تجاهل الاسئلة فلم يتم الا الاجابة على الفرع الثاني وبقيت بقية الاسئلة حائرة تنتظر جواباً

١ - اهلتم ان شركة المدن والاسكان التي تقوم بادارة واستثمار ضاحية الراية هي شركة مساهمة محدودة لكن من هم المساهمون فيها ؟

بودي لو تم ادراج اسمائهم ام ان هناك حظر على ذكر الاسماء .

٢ - لماذا لم تتم الاجابة على بقية الاسئلة ؟ واذا كانت الراية قد اقيمت لتكون

سكناً للاعازب القاطنين داخل مدينة العقبة فما علاقتها بركاب السرايز والحجاج وغيرهم من المسافرين عبر

الميناء وحدود الدرة ؟ ولماذا تحرم المؤسسات الرسمية والقطاعات الاهلية ذات الاختصاص من فنادق ومطاعم

ومحلات تجارية من تقديم هذه الخدمات ؟ الا يعلم المسؤولون في العقبة بان العقبة ذات طبيعة خاصة تختلف عن بقية مدن

للمملكة اذ انها لاتعتمد على الروافد السكانية من قرى تابعة لها وارضيتها ليست زراعية وقطاعاتها الخدمية

والتجارية والاقتصادية تعتمد على الموظف والعامل والسائح والمسافر ، اما

الموظف فتؤمن له حاجاته للمؤسسه الاستهلاكية المدنية والعسكرية والجمعيات التعاونية ، والعمال في المؤسسة الموانئ (اكبر المؤسسات) لهم

ويوجه كثيراً من الشباب للعمل في القطاع الخاص بدل الانتظار الطويل للوظيفة الحكومية ؟

للدعم الوضع المتردي حالياً عند القطاع الخاص في العقبة أقول ارفعوا الاحتكار عن المسافرين واعدوا المياه الى مجاريها . واخيراً ما زلت اصر على ان اسمع اجابة شافية لسوالي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

سيدي الرئيس بداية اريد ان اقول ان الحديث عن مالكي شركات يتغيروا بين عشية وضحاها وعندما تعطي الاجابة للنائب المحترم رقم الترخيص ورقم الجريدة الرسمية هذا يعني في ذلك اليوم هذا هو المالك الذي يتغير من وقت لآخر .

الامر الثاني ارجو ان اذكر الزميل المحترم بجزء مما اعرفه سابقاً ان الراية كان انشائها مطلباً من مطالب العقبة مطلباً اجتماعياً عندما كان يرفضون ان يسكنوا العزاب بينهم وكان المطلب انشاء سكن بعيد العزاب عن المناطق السكنية في مدينة العقبة ، واذكره بان هذا الامر تم قبل ما يتجاوز خمس عشرة عاماً عندما لم تكن

مدينة عمالية تتسع لجميع عمال الميناء .. وتؤمنهم بكل مايلزمهم حتى المواصلات .. وكذلك مصنع الاسمدة فالقطاع الخاص يكاد لا يستفيد منهم شيئاً .

فمن بقي اذن ؟ السائح والمسافر !! اما السائح فانه يأتي ضمن مجموعات يؤمن لهم الماك والمبيت والسفر ولايشعرون الا النسر اليسير من زجاجات رمل ونحوها .

يبقى الرافد الاساسي والمهم وهو المسافر والذي ضرب عليه الطوق طوق الاحتكار للراية ، وحرمت منه بقية القطاعات المختلفة ، فمع ان الاتفاقية لتجبر الاقليم على توجيه هؤلاء الى الراية ، لكن السلطات تفعل ذلك بحجة خسارة الشركة وقلة السكان فيها من العمال الاعازب .

ولما نسمع ونقرأ فان عدد هؤلاء المسافرين يزيد على المليونين عدا الحجاج القادمين من الدول العربية في شمال افريقيا ، فلو ان كل واحد من هؤلاء انفق فقط عشرين ديناراً (لا اضعاف هذا المبلغ) فسوف يدخل الى السوق مبلغ ٤٠ مليون دينار اردني على الاقل اليس من شأن هذا المبلغ ان يسد افواهها جائعة وان يحرك الركود الذي يشكو منه الجميع ويقضي على البطالة والفقر

هكذا من الأشهل

الساحية بمجموعها الحالي كان مرفوضاً للعراب ان يتواجدوا وان شاءوا هذه المدينة لا يعني حرمان العقبة من انفاقهم لانها مكان لمبيت فقط ، وفي مواجهة (٢) مليون سائح لا اعتقد ان هذه المدينة تغطي منهم الا رقماً قليلاً ، اخر هذه الامور ان هناك قضية بين الحكومة وبين هذه الشركة لانتنا نعتقد بانتهاء مدة العقد تعود المدينة بموجوداتها الى سلطة اقليم العقبة وهم قد رفعوا دعوى على الحكومة حول هذا الموضوع وبمجرد البت بها سيؤخذ قرار بمصير استعمالها شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢ . كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٠٢٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٦٢) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٢٢١٦/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليتكم صورته عن السؤال رقم (٢٦٢) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .

ارجو الاطلاع والاجابه عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،

م . عبد الهادي الحلي

رئيس مجلس النواب بالانابه

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية / الأراضي للاجابه عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

قامت دائرة الأراضي باستخدام نظام جديد مرتبط بالاقمار الصناعية لتحديد المواقع ومنذ ستة شهور مما استوجب اختلاف في الحدود القائمة مما يؤدي الى اشتباك لا ينتهي في علاقة السكان المتجاورين وتحويل كثير من القضايا الى المحاكم ويدعى هذا النظام GLOBAL POSITION SITUATION GBS من المفروض ان تطبق على الافراز الجديد ويترك القديم على قدمه في حالة تأثره

على الابنيه القائمة وليست الارض الخلاء .

١ - ماهي دواعي استخدام هذا النظام ؟

٢ - ولماذا لا يطبق على مشاريع الافراز الجديد وابقاء القديم على ما هو عليه ؟

٣ - ماهي المسؤوليه القانونيه لامانة عمان عندما تعطى اذن اشغال ومن ثم يتبين هناك ازاحه في الحدود . وما ذنب المواطن ؟

ارجو التكرم بمعرفة الاجراءات المتخذة مع الشكر الجزيل مقدماً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حماد ابو جاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم ١٥٠٢٣/١٩/٢

التاريخ ٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشاره الى كتاب معاليكم رقم

٢٢١٦/٢٧/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/٩/٢٤ ومرفقه السؤال رقم

(٢٦٢) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠ المقدم من

سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس بخصوص استخدام دائرة الأراضي والمساحة لنظام جديد لتحديد المواقع . ارجو ان ارفق طياً كتاب عطوفة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة رقم ٢٨٨٩٣/٤/١٢ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٤ الذي جاء رداً على سؤال سعادة النائب المحترم .

راجيا التكرم بالاطلاع واعتبار الموضوع منتهياً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

باسل جردانه

وزير المالية

نسخه: عطوفة مدير عام دائرة

الأراضي والمساحة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الأراضي والمساحة / عمان

الرقم ٢٨٨٩٣/٤/١٢

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢

معالي وزير المالية

اشاره لكتاب معاليكم رقم

١١٠٩٠/١٩/٢ تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨

والمعلق بالسؤال رقم (٢٦٢) المقدم من

سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس

بخصوص استخدام دائرة الأراضي

والمساحة لنظام جديد لتحديد المواقع ، ارجو ان ابين مايلي :-

اولا : ان دائرة الاراضي والمساحة ومنذ تأسيسها تعتمد وتستخدم نظاما واحدا في تحديد المواقع والحدود وهو نظام التريغ الفلستيني ولم يطرأ أي تغيير في استخدام هذا النظام ولم يستخدم أي نظام اخر غيره .

ثانيا : ان التقدم العملي في مجال صناعة الاجهزة والمعدات فرض على دائرة الاراضي والمساحة اتباع اجهزة مساحيه عديده ومتنوعه للقيام بالاعمال المنوطه بها بالسرعه والدقه المطلوبين ومنذ عشرات السنين ، اذ كانت الدائره تعتمد على الاجهزة اليدويه والبصريه وتحولت الى الاجهزة الالكترونيه ولكن دون احداث تغيير في النظام المستخدم واعتمادا على نفس نقاط المرجع (المثلثات) المعرفه بالتريغ الفلستيني .

ثالثا : قامت دائرة الاراضي والمساحة منذ سنتين بشراء اجهزة مساحه الكترونيه تعتمد على الاقمار الصناعيه وتقنيات استخدام الحاسوب في تحديد المواقع وهي ما تسمى (Global Positioning System) وهذه الاجهزة لم تستخدم في تثبيت حدود الملكيات وانما لاعادة تثبيت نقاط للطلقات المفقوده وزيادة كثافة هذه النقاط

واستحداث شبكات مثلثات في المناطق الغير مسحوه تمهيدا لمسحها وعليه لا يوجد اية مخاوف اطلاقا نتيجة لاستخدام هذه الاجهزة ولا يمكن ان يسبب استخدامها اختلافا في الحدود ما بين المواطنين ضمن دائرة الخطأ المسموح به اذا كانت هذه الحدود مثبتة اصلا بشكل صحيح .

رابعا : ان قضية اختلاف الحدود وتداخلها مرتبطة بعوامل كثيره ومتنوعه منها على سبيل المثال التشوهات على اللوحات الحقوقيه بسبب قدمها وكثرة استخدامها والتغيرات التي يحدثها اصحاب قطع الاراضي في حدودهم عن قصد او عن غير قصد وكذلك زوال كثير من العلاقات الحدودية ونقاط المثلثات بسبب عدم الاكثارات والوصي من قبل المواطنين باهميتها واهمية المحافظة عليها ، الا ان هذه العوامل لم تمنع دائرة الاراضي والمساحة من ان تعمل جاهده على تقليل هذه الاعطاء وحصرها والتغلب على العقبات التي تقف في وجه قيامها باعمالها على احسن وجه وذلك من خلال اتباع الاجهزة الحديثه والمتطوره وتنفيذ مشروع تحديد اللوحات القلنيه وتحويلها الى الصوره الرقميه وتنفيذ كافة المعاملات وطلبات تثبيت

من الاجهزة اليدويه والبصريه للقيام بالاعمال المنوطه بها تمشياً مع التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال صناعة الاجهزة والمعدات .

لقد خبرنا العديد من المشاكل الناجمه عن عدم تحديد حدود الاراضي بين المواطنين تحديداً دقيقاً مما نجم عنه الكثير الكثير من القضايا التي اخذت طريقها الى المحاكم بعد ان فشلت الجهود المشتركه ما بين البلديات بشكل عام وامانة عمان بشكل خاص في الوصول الى حل مرضي خاصه بعد ان يكون المواطن قد حصل على اذن اشغال لبنائيه من البلديه او الامانه ثم يتضح ان هناك اعتداءات على الحدود مما يستدعي هدم الاسوار المبنيه او الجزاء من الانبيه القائمه ولذلك فان المواطنين يتخوفون من ان استعمال النظام الجديد والمفروق به

(Global positioning System)

والمعروف بدقته المتناهيه لتحديد الحدود بين المتجاورين مما سيزيد من المشكله تعقيداً ، اما ومعالي الوزير يطمننا بان هذا النظام يستعمل لتثبيت نقاط المثلثات المفقوده وزيادة كفاءة هذه النقاط ولا يوجد مخاوف بأن يسبب استخدامها اختلافاً في الحدود بين المواطنين ضمن دائرة الخطأ المسموح به اذا كانت هذه

الحدود والمواقع آلياً باستخدام الحاسوب والاجهزة المساحيه الالكترونيه وحل كثير من المشاكل التي كانت قائمه في الحدود والتي لولا استخدام هذه الاجهزة والتقنيات لما تمكنت دائرة الاراضي والمساحة من تجاوزها وحلها . خامساً : اما بالنسبه للمسؤوليه القانونيه لامانة عمان باعطائها اذونات اشغال تبين فيما بعد عدم صحتها فأمر يظل ضمن اختصاص الامانه وصلاحياتها وتجري معالجته من خلال الانظمه التي تحكم عملها ، وهي تتشاور في كثير من الحالات مع دائرة الاراضي والمساحة عندما يستدعي الامر اجراء كشف حسي على موقع العقار في نطاق جهد مشترك لتصويب وضع ما .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
المنتدب

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حماد ابو جاموس

الاستاذ حماد ابو جاموس :

شكراً معالي الرئيس ومن ثم سنشكر معالي وزير المالى على اجابته الوافيه ولعطوفه مدير دائرة الاراضي والمساحة على التفصيلات الشامله حول استعمال دائرته للاجهزه الالكترونيه الحديثه بدلاً

هكذا من الأهل

الحدود مثبتة أصلاً بشكل دقيق ، وهنا تقع المشكلة الرئيسية المتوقعة اذا ان الكثير من الحدود غير مثبتة بشكل صحيح خاصة وانها قد حددت بواسطة الاجهزة القديمة وعند استعمال الاجهزة الالكترونية الحديثة بدلا من الاجهزة اليدوية والبصرية فان هامش الخطأ سيتضاعف كثيراً وستضاعف معه المشاكل وهذا هو مكمل الخطأ والحذر وعليه فان ابقاء الحدود القديمة على قدمها للأراضي المبنية وتحديد الحدود الجديدة بواسطة الاجهزة الالكترونية الجديدة على الاراضي غير المبنية هو بنظرنا في جانب الصالح العام وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، السؤال الذي يليه .
السيد الامين العام :

٣ . كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٢٣١١٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٧٧) للمقدم من معالي النائب السيد توفيق كريشان .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم ٢٨٢٢/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩

معالي وزير التعليم العالي

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٧٧) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢ للمقدم من معالي النائب السيد توفيق كريشان . يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

ارجو تزويدي باسماء الطلاب الذين تم قبولهم في الجامعات الرسمية خارج اسس المكرمه للملكيه / المدارس الاقل حظاً وخارج اسس التنافس الموحد وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

توفيق كريشان

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التعليم العالي

مكتب الوزير

الرقم : ٢٣١١٣/٢/٨

التاريخ : ٢٨/ رجب/ ١٤١٦هـ

الموافق : ١٩٩٥/١٢/٢٠ م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

فاشارة الى كتابكم رقم

٢٨٢٢/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/١١/٢٩ ، بنصوص سؤال

النائب الزميل توفيق كريشان عن اسماء

الطلبة الذين تم قبولهم في الجامعات الرسمية

خارج اسس التنافس الموحد واسس

المكرمه للملكيه لأبناء المناطق الاقل حظاً .

ارجو العلم بانه لم يقبل أي طالب

خارج اسس القبول التي اقراها مجلس

التعليم العالي وقراراته ، وذلك بعد

الاستفسار من السادة رؤساء الجامعات

الاردنية الرسمية .

واقبلوا معاليكم وافر الاحترام

وزير التعليم العالي

الدكتور راتب السعود

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ توفيق كريشان

السيد توفيق كريشان :

شكراً معالي الرئيس

يوسفني ساورد في اجابة معالي وزير

التعليم العالي ، حيث ان هذه الاجابة لم

تكن كافية ومقتعة لتوفر مجموعه من اسماء

الطلاب الذي تم قبولهم في تلك الجامعات خارج تلك الاسس .

كذلك هناك عدد من الطلاب الذين تم قبولهم في بعض الكليات وكانوا بحجة انهم درسوا سنة واحدة في الخارج وتم قبولهم مؤخراً في بعض الكليات في الجامعات الاردنية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير التعليم العالي

معالي وزير التعليم العالي :

شكراً معالي الرئيس

احابني لمعالي الزميل كانت دقيقه

وواضحه بانه لم يقبل طالب خارج اسس

المكرمه للملكيه للمناطق الاقل حظاً او

خارج قائمة القبول الموحد ان كان لدى

الزميل أي معلومات اية اسماء اتنا ارحب

بها للتحقق منها وبالتالي اعدته اليه مع

الصيغة التي قبل بها هؤلاء الطلبة .

اود ان اقول للزميل بان هناك قرارات

كما اثرت باجابتي لمجلس التعليم العالي

تنص على قبول مجموعه من الطلبة ، مثلاً

لدي الآن قرار مجلس التعليم العالي بقبول

حوالي عشرة طلاب من الطلبة المكفوفين

واثني عشرة طالباً من الطلبة المعاقين ،

هناك قرار في الاسبوع الماضي اتخذته

مجلس التعليم العالي بقبول كل ابنائنا

الطلبة المرشحين للدراسة في سوريه ولم

يقبلوا هذا العام ، انا كان في اجابتي بأن هناك قرارات مجلس التعليم العالي ولم يقبل أي طالب خارج هذه الاسس وخارج هذه المعلومات ، فيما يتعلق بالجزء الثاني لسؤال الزميل المحترم على اجابتي ارجو ان اوضح انه لم يقبل في أي جامعة اردنيه رسميه أي طالب معدله اقل عن (٦٥٪) ما تحدث عنه هو في الجامعات الاهليه ويقرر من وزير التعليم العالي والاسباب اضطراريه احياناً يجوز قبول مجموعه من الطلبة الذين درسوا سنة دراسيه بالخارج وينقل هؤلاء الى جامعات اهليه ، واد ان اطمئن الزميل ايضاً بأن هذه الفقره ايضاً قرر مجلس التعليم العالي الغائها بجلسته الاخيره في الاسبوع الماضي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ . كتاب معالي وزير السياحة والاثار رقم (٧٧٤٨) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ١٧١٩/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩

معالي وزير السياحة والاثار العامة
ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٠٥) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ ، وللمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .
ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ ١٩٩٥/٧/٩

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير السياحة والاثار المحترم

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي

نص السؤال :

ماذا عمل معالي وزير السياحة بكتاب

ديوان المحاسبة رقم ٥٨٩٦/٨/١٢ تاريخ

١٩٩٥/٦/٢١ المرفق مع السؤال .

وهل لدى الوزير علم بالمعطيات

المرفقة مع السؤال وهل اطلع علي هذه

الاسعار الخياليه لمفرداتها ؟

وكيف تمت احالة هذه العطاءات

والانشاءات ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

عمان

الرقم ٥٨٩٦/١٤/٨/١٢

التاريخ ١٩٩٦/١/٢٣

الموافق ١٩٩٥/٦/٢١

معالي وزير السياحة والاثار

اعلمني رئيس المراقبة الخامسة بكتاب

رقم ٣٣/٩٥/٥٠م تاريخ ١٩٩٥/٥/١٦

بانه لدى التدقيق في ملفات عدد من

المشاريع الانشائية تبين مايلي :

١ - عطاء رقم ٩٤/١٢ - عطاء

صيانة مبنى وزارة السياحة الجديد بقيمة

(٢٥٥٤٣) دينار قام المتعهد بتوريد اربعة

اطقم قرطاسية للمكاتب (مقلمه ،

كارت تيبيل ١٠٠ الخ) لاتزيد قيمتها

الاجمالية عن ٢٥٠ دينار تنفيذاً للشروط

الخاصة الاضافية للعطاء في حين كان

عليه تقديم اثاث لاربعة مكاتب مع

لوازمها القرطاسية ويبلغ لايقبل عن

٢٠٠٠ الفين دينار وبلاستفسار من احد

اعضاء لجنة الاستلام عن ذلك افاد بان

الاستلام جرى طبقاً للتفسير الذي قدمه

المهندس الذي وضع هذا الشرط السيد

صقر بقاعين وان هذا الشرط قد تم وضعه

بصوره غير واضح . وقد تبين من

التدقيق بان التفسير المقدم من المهندس

المذكور غير صحيح ويخدم مصلحة

المتعهد على حساب الخزينة العامة

ويستدل على ذلك من خلال عروض

بعض المتعهدين المتقدمين للعطاء والتي

تضمنت تقديم اثاث مكاتب مع لوازمها

بقيمة اجمالية تتراوح بين ٢٠٠٠ الى

٢٤٠٠ دينار .

٢ - درجت وزارة السياحة على

انتهاج استدراج عروض وتلزم بدلا من

طرح عطاء بالصحف الرسمية واتباع

الاجراءات الاصولية استناداً للمادة ٦

فقرة أ ، ب من نظام الاشغال الحكومية

رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ ومن ذلك العطاء

رقم ٩٤/١٥ انشاء وحدة صحية في

البراء وتلزم مدات ميلان خرسانية لمركز

زوار العقبة ، ومدرسة الفسيفساء / مادبا

اعمال كهروميكانيك .

في ضوء ما تقدم ارجو التلطف

بالايجاز لمن يلزم للعمل على مايلي :-

١ - الطلب من المقاول السادة

- مؤسسة الميراج المنفذ للعطاء ٩٤/١٢
(صيانة مبنى الوزارة) بتوريد اثاث
مكاتب مع اطقمها تنفيذاً للشروط
الخاصة للعطاء المذكور .
- ٢ - اتخاذ الاجراءات المناسبة بحق
المهندس صقر بقاعين نتيجة ارتكابه
مخالفات الحققت خسارة بالمال العام .
- ٣ - الالتزام بتطبيق القوانين والانظمة
عند تنفيذ المشاريع من قبل المعنيين لديكم
واعلامي بما يتم .
- واقبلوا فائق الاحترام ،،
رئيس ديوان المحاسبة بالنيابة
محمد صالح عبيدات
نسخه / لمدير قطاع الامن والطاقة
نسخه / لمدير قطاع المالية والاقتصاد
نسخه / لمدير الشؤون الهندسية
نسخه / لرئيس المراقبة الخامسة
عطاء رقم ٩٤/١٥ انشاء وحدة في البتراء
المخالفات :
- عدم الاعلان عن العطاء
بالصحف المحلية
- توزيع العروض من قبل المهندس
صقر بقاعين .
- اسعار بنود العطاء مرتفعة ، مثل :
١ - بخزان ماء سعته ٣م عدد ١٠ سعر
الواحد ٢٠٠ دينار ، السعر الاجمالي
٢٠٠٠ دينار .
- ب - لوحة توزيع واحد فاز ٦ قواطع
سعر الواحدة ٥٠٠ دينار .
- ج - ارض مقطوع ٥٠٠ دينار
- د - حفرة تفتيش عدد ١٥٠×٣ -
٤٥٠ دينار .
- هـ - مغسلة مع حامل عدد ٣٢٥×٦
= ١٩٠٠ دينار نوع يعادل الصناعة
المحلية ، اماراتي الصنع .
- و - مرحاض افريجي نفس النوع
السابق ٨×٣٢٥ = ٢٦٠٠ دينار .
- ز - مرآة حمام عدد ١٠٠×٦ -
٦٠٠ دينار .
- ل - ابواب منجور ٩٠×٢٣٠ -
٢٧٠٠ دينار .
- * ملاحظة :-
تم تركيب الباب الواحد الكامل في
نفس الموقع مع زرفيل بمبلغ ٧٥ دينار من
قبل مقاولين اخرين .
- س - مباول معلقة عدد ٢٠٠×٢ -
٤٠٠ دينار
- علما بان جميع بنود العطاء اسعارها
مرتفعة .
- اما بالنسبة لتنفيذ العطاء فحدث
ولا حرج
- اولا : تم تنفيذ العطاء دون اشراف من
دائرة المشاريع وذلك كما جاء بكتاب
الوزارة رقم ٤/٧/٦٠ تاريخ

- ١/١/١٩٩٥ م (مرفق صورة عنه)
ثانيا : توقيع فاتوره للمتعهد بقيمة
٧٠٠٠ دينار بدون اخذ مقاييس او حتى
الكشف على الموقع من قبل المهندس صقر
بقاعين وبموجب تقرير مدير المشاريع
الجديد .
- ثالثا : يوجد تقرير من المهندس صقر
بقاعين حول منع التمديدات في البتراء ،
حسب التقرير الموارد من هيئة اليونسكو
(مرفق صورة عنه) مع العلم بان
الاعمال الكهربائية قد نفذت وخالف
بنذلك التقرير المشار اليه .
- رابعا : الشروط الخاصة الاضافية تنص
على تقديم سلال المهمات ، لم يتم
تحديد سعر او وضع خطط لها وهذا مما
يرفع سعر المتعهدين وكما يمكن المهندس
من اختيار النوع المناسب حسب مزاجه
احيل هذا العطاء على السادة مؤسسة
(الكروان) للمهندس جوزيف هلال
والمهندس اكرم عياد علما ان المهندس
صقر بقاعين يشاركون في هذه المؤسسة
وهو صديق لهم منذ الدراسة في الجامعة .
- ثانيا :
عطاء تلزيم مدات خرسانية (مدة
ميلان) لمركز زوار العقبة كتاب التلزيم
رقم ٧٣٤٠/٣/٨/٢٠ تاريخ
١٩٩٤/٩/٢٤ م وبقيمة ١٥٤ دينار
- وكتاب التلزيم رقم ٨٠٣٧/٦/١٠/١١
تاريخ ٩٤/١٠/١٦ بقيمة ٤٣٤ دينار .
- تم تلزيم العمل للسادة مؤسسة
الكروان السابقة الذكر .
- تم تنفيذ العمل دون اشراف وتم
تسليم الموقع من قبل المهندس صقر
واستلامه بعد الانتهاء من قبل نفس
المهندس وبالاشراف مع لجنة من ديوان
المحاسبة والقسم المالي للوزارة (مندوب
ديوان المحاسبة المهندس نشأت فاعوري)
وتم توقيع احد المهندسين الجسد بدل
حاسب الكميات في الوزارة دون اخذ
الاقيسة او التلقيب عليها حيث قدمت من
قبل المتعهد .
- ثالثا :
عطاء صيانة مبنى وزارة السياحة
الجديد :
- تم اعداد مواصفات العطاء بطريقه
مبهمة وذلك لرفع سعر المتعهدين الذين
سيتقدمون لهذا العطاء مثال على ذلك :-
- اعمال الدهان الزيتي والاملشن
حيث ينص البند على الحف والمعالجة
ثلاثة وجوه والدهان اربعة وجوه ، علما
ان المبنى كان مستغل من قبل دائرة
الاحوال المدنية واخلي قبل عمل الصيانة
له بثلاثة اشهر أي ان البناء ليس بحاجة
لمثل هذه المواصفات التي تصلح للابنية

التي تم قصارتها حديثاً .

- بند التدفئة المركزية غير واضح ويمكن للمتعهدين ان يضع سعر هذا البند من ٣٠٠ دينار الى ٥٠٠٠ دينار .
- وضع بند تغيير الاسلاك الكهربائية الظاهرة في الشقة الجنوبية من الطابق الارضي علماً باننا عملنا الصيانة اللازمة لها من قبل ، ووافق المهندس صقر بقاعين عليها وتم استلامها من قبله ، وبعد اجراء الصيانة اللازمة تبين ان العمل بسيط جداً لا يستحق احداث بند له بالعطاء .

- تم صيانة التدفئة والاعمال الصحية على حساب الوزارة علماً بانها على حساب المالك .

- تم وضع بند ربط خزانات المياه في العطاء علماً باننا نفذنا هذا البند من قبل متعهد اخر اثناء اعداد مواصفات العطاء وتم محاسبته عليه بمبلغ ٢٠٠ دينار .

- تم وضع بند لتغيير سقف المستودع شاملاً اسقف من البلاستيك المقوى وتغيير العوارض الخشبية ، ان البند غريب وغامض وذلك للأسباب التالية :

- كيف يوضع تغيير العوارض الخشبية وهي صالحة وجديدة والخشب المستعمل اجود من الخشب المتوفر بالسوق .

- وضع اسقف بلاستيك مقوى علماً بان هذه الاسقف غير متوفرة في الاسواق

الحلية وكذلك لا ينصح باستعمالها ان كانت متوفرة .

- بالنسبة لبند الكحلة :

- اثناء اعداد المواصفات وقبل طرح العطاء اقترح احد المهندسين بان تكون الكحلة تقف فقط أي عمل الكحلة في الامكنة التالية ، واصر المهندس صقر على تغيير الكحلة كاملة واعادة التجهيز بطريقة الكسوي وبدون استخدام الاصباغ . علماً ان الكحلة عند تنفيذها عملت بطريقة الاصباغ وعموافقة المهندس صقر .

- اما بالنسبة لبند الدهان ومعجونة اصابع الرديترات :

- لا يعقل ان نضع الرديترات بل يتم تأسيسها ضد الصدا وان معجنتها هي مخالفة للمواصفات والمنطق .

- لم تتم الصيانة الكافية للرديترات .
- تم دهان الرديترات بدون عمل الصيانة الكافية .

رابعا :

استراحة عجلون / الاشراف على المشروع مكتب بليسي ودباس

- مساحة البناء (٢٢٦٠٠) ستمائة متر مربع

ان قانون نقابة المهندسين يفيد بان هذا المبنى يستحق مهنيين بخبرة مستعين

للاشراف على تنفيذ هذا المشروع وراتب (٢٠٠) مائتا دينار شهريا أي ان تكلفة الاشراف لمدة عشر شهور هي (٢٠٠٠) الفا دينار ، اما وزارة السياحة فقامت بتلزم السادة بليسي ودباس بقيمة (١٥٠٠٠) خمسة عشر الف دينار وتجاوزت مدة الاشراف هذه الفترة المحددة حتى بلغت القيمة (٢٢٥٠٠) وما زال الحيل على الفارب بمعنى ان الاشراف مازال مستمرا لغاية الان والتمديدات للاستشاري مستمرة .
خامساً :

استراحة عجلون / الاعمال الانشائية تم التلاعب بهذا العطاء ، حيث وضعت كمية الحفر على السورق (٣٠٠) ثلاثمائة متر مكعب أي كما جاءت في بنود العطاء ، لكنها في الواقع بلغت (٣٠٠٠) ثلاثة الاف متر مكعب ، وبالتفاق مع المكتب الاستشاري المذكور اعلاه الذي كان يعلم بانه سيحني مبلغا كبيرا من هذا البند وكانت اللعبة كما يلي :

قام المكتب الاستشاري المذكور بالاتفاق مع احد المقاولين المتعاونين معه بان يتقدم لهذا العطاء وان يرفع سعر المتر المكعب من بند الحفرات الى (٢٧) سبعة وعشرين دينارا لان كمية الحفر كبيرة

جدا وتقدر بثلاثة الاف متر أي بحسبة بسيطة يكون المبلغ الاجمالي لهذا البند (٨١٠٠٠) واحد ومائتون الف دينار ، على ان يتقاسم كل من دخل اللعبة هذا المبلغ ، ولكن من محاسن الصدف ان العطاء رسي على مقارل اخر على عكس ما كان يشتبه المكتب الاستشاري حيث كان ترتيب المقاول المتعاون مع المكتب الاستشاري الثاني " حيث كان الفارق بين المقاولين بسيط جدا " ، الامر الذي جعل كل من دخل اللعبة ان يتوسط او يضغط على المقاول رقم (١) لترك العطاء للمقاول رقم (٢) مقابل مبالغ عرضت عليه ولكنه كان يرفض ويصر على انه سيقوم بتنفيذ العطاء ، ومع ان المقاول بدأ بالتنفيذ الا ان هذا البند كلف وخسر خزينة الدولة (٢٧٠٠٠) سبعة وعشرون الف دينار ، لان المقاول الاول وضع عشرة دنائير للمتر المكعب الواحد ، عن كمية الحفر البالغة (٣٠٠٠) ثلاثة الاف متر مكعب ، هذا وقد تعرض المقاول رقم (١) الى مضايقات ومشاكل مصطنعة من قبل الاستشاري مدعومة من قبل قسم المشاريع في الوزارة مما ادى الى تأخير انجاز المبنى وتسليمه للوزارة ولغاية هذا التاريخ .

سادساً :

- عطاء حجر مكارور الاثرية
 - ١ - تم صرف سلفة بقيمة (٣٦٠٠٠) ست وثلاثون ألف دينار قبل المباشرة بتوريد الحجر للمقاول للمهندس
 - ٢ - قيمة العطاء (٦٠٠٠٠) ستون ألف دينار أي ان السلفة بلغت ٦٠٪ من قيمة العطاء .
 - ٣ - تم إحالة العطاء بطريقة للمفاوضة والتزيم .
 - ٤ - قام المتعهد بتوريد الحجر وانشاء العمل تعرض لمضايقات ومشاكل مصطنعة من قبل قسم المشاريع في وزارة السياحة
 - ٥ - بعد ان قام المتعهد بتوريد القسم الاكبر من الحجارة المطلوبة بدأ قسم المشاريع بمضايقة المتعهد برفضه كمية من الحجارة اثناء استلامها ، علما بان مثل هذه الحجارة كانت مقبولة في بداية المشروع .
 - ٦ - علمنا بان سبب المشاكل هو رفض المقاول لطلب شراء ارض لحساب بعض الموظفين مما ادى الى تعطيله لمدة طويلة وبالتالي تفرغه دون وجه حق مبلغ (٨٠٠٠) ثمانية الاف دينار .
 - ٧ - ان الحجر الذي تم توريده لم يتم استعمال كمية كبيرة منه لعدم حاجة
- المشروع له اصلا ومازال لغاية الان موجودا في الموقع منذ ثلاث سنوات دون الاستفادة منه نهائيا مما ادى الى تلفه وخسارة خزانة الدولة مبلغ (٣٥٠٠٠) خمسة وثلاثون ألف دينار .
- ٨ - مياومات احد مهندسي قسم المشاريع لعام ١٩٩٤م قد تجاوزت الف وثمانمائة دينار ، علما بانه صرف جزء منها من مخصصات عام ١٩٩٥ ، والباقي من مخصصات ١٩٩٤ وهو المهندس صقر بقاين .
 - بالنسبة لللاثات - البند غير واضح
 - طلب من المقاولين الاخيرين اثاث مكاتب وليس اطقم كلفتها من ٢٠٠٠- ٢٤٠٠ دينار في حين ان المقاول المنفذ قدم اطقم مؤلفة من كارد تيسل (Card Table) و خراصات ومكابس وحاملات اقلام لا تكلف المتعهد ٢٠٠ دينار فقط لجميع المكاتب علما بأننا قمنا بالنحري عن طبيعة هذه الاطقم وافاد المقاولون ان المهندس صقر طلب منهم اثاث مكاتب بالقيمة المذكورة اعلاه .
 - سابعاً :
 - عطاء مدرسة الفيسفساء / مادبا / اعشال الكروميكانيك / المقاول: هلال وعياد (الكروان)
 - يوجد سوء مصطفية واضحية اثناء

التنفيذ .

- تلف عدد كبير من اعمال الكهرباء قبل مرور عام على تنفيذها .
 - تم تركيب مرجل (بويلر) سيء الصنع ولا يوجد له وكالة .
 - هنالك مخالفة احالة العطاء حيث تم الاعلان عنه في المرة الاولى وتم فتح العرض الوحيد .
 - استدراج العروض في المرة الثانية وغت احالة العطاء دون الاعلان عنه في الصحف المحلية .
 - المهندس عبد القادر الدراس اشترك في دراسة العطاء وفي تنفيذ العطاء نيابة عن المتعهد اثناء الوظيفة الرسمية .
 - توجد علاقة بين قسم المشاريع والمتعهد (هلال وعياد) كروان ومكتب بليسي ودياس والمهندس عبد القادر الدراس . تمنى كشف هذه العلاقة .
 - الاعمال الانشائية لهذا العطاء منه الف دينار والاعمال الكهربائية بلغت سبعون الف دينار ، علما بان الوضع الطبيعي ان تكون قيمة الاعمال الكهروميكانيك لهذه المدرسة تعادل ١٥٪ من قيمة الاعمال الانشائية . أي ان عطاء الكهروميكانيك يجب ان تكون من ١٥-٢٠ الف دينار فقط لا غير .
 - ** لذا فالتا نترك الامر لكم ولضميركم
- الحني لتجتثوا جنور الفساد في هذه الوزارة ومحاسبة المتسبب في اهدار اسوال الدولة بالطرق الغير مشروعة .
- بسم الله الرحمن الرحيم
(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
- صدق الله العظيم
بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الاردنية الهاشمية
وزارة السياحة والآثار
الرقم : ٧٧٤٨/١/٢٢
التاريخ ٢٧ ربيع الاول ١٤١٦
الموافق : ١٩٩٥/٨/٢٤
معالي رئيس مجلس النواب
اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣/٢٧/١٧١٩ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٦ ومرفقه السؤال رقم ٢٠٥ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .
- ارجو ابلاغكم مايلي :
- ١ . فيما يتعلق بكتاب ديوان المحاسبة رقم ٥٨٩٦/٤/٨/١٢ تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ ، فقد تمت اجابته بموجب كتاب الوزارة رقم ٧٣١٤/٥/٢٠ حيث تضمن الرد المذكور انه فيما يتعلق بالعطاء رقم ٩٤/١٢ (صيانة مبنى الوزارة الجديد) ، فان الوزارة كانت قد تنهت

الى موضوع الفرق بين اطقم المكاتب المقدمة من قبل المتعهد وتلك المنصوص على تقديمها بموجب شروط العطاء ، وعليه فقد قامت بحجز مبلغ ٢٥٠٠ دينار من الدفعة النهائية وبما تتم تسوية الموضوع بما يتفق مع القوانين والانظمة ويكفل حق الخزينة العامة ويلبي شروط العطاء .

اما فيما يتعلق بموضوع استندراج العروض والتزيم فقد تضمن الرد التأكيد على ان الوزارة تلتزم تماما بالقواعد الواجب اتباعها بصورة تنفق عليها مع نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ .

اما فيما يتعلق بالعطاءات المرفقة مع السؤال ، فاني كنت قد تلقيت نسخة من المادة المرفقة قبل عدة اسابيع ، وعلى الرغم من انها لم تكن تحمل اسم وتوقيع مرسلها الا انني شكلت بتاريخ ١٩٩٥/٧/٦ لجنة ثلاثية من مسؤولي الوزارة لدراسة المعلومات الواردة فيها والتحقيق بها للوقوف على مدى صحتها .

ولدى مزاجهة العطاءات المذكورة تبين ما يلي :

١ - عطاء رقم ٩٤/١٥ : انشاء وحدة ضخمة في البراء

تمت احالة العطاء بتاريخ ١٩٩٤/١١/٦ وتم استلامه بتاريخ ١٩٩٥/٣/١١ . هذا مع العلم ان الوزارة قد اوقفت دفع ٢٥٪ من قيمة العطاء .

٢ - عطاء رقم ٧٣٤٠/٣/٨/٢٠ : عطاء تاريخ ١٩٩٤/٩/٢٤ ملات خرسانية (مدة ميلان)

تمت احالة العطاء في ١٩٩٤/٩/٢٤ تم استلامه في تاريخ ٩٤/١٠/٢٥

٣ - عطاء رقم ٩٤/١٢ : صيانة مبنى وزارة السياحة الجديد تمت احالة العطاء في ١٩٩٤/١٠/٢٩ تم استلامه في ١٩٩٥/١/١٤ وقد جرى حجز مبلغ ٢٥٠٠ دينار من الدفعة النهائية وبما تتم تسوية موضوع الفرق بين اطقم المكاتب المقدمة من قبل المتعهد وتلك المنصوص على تقديمها بموجب شروط العطاء .

٤ - عطاء رقم ٩٣/١٥١ : استراحة عجلون .

تمت احالة العطاء بتاريخ ٩٣/١١/٢ وقد طلبت وزارة السياحة والاثار بكتابها رقم ٥٩٩٣/٢٢/٦٠ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢ من وزارة الاشغال العامة تشكيل لجنة مختصة للبت في كل الأمور المتعلقة بهذا الموضوع ، حيث قامت اللجنة التي شكلها معالي وزير الاشغال

بالكشف الحسي على المشروع بتاريخ ١٩٩٥/٨/٣ واوصت بتشكيل لجنة لاستلام المبنى باعتباره جاهزا للاستخدام منذ فترة طويلة وقد تم تشكيل لجنة لاستلام العطاء بمشاركة مهندسين من هذه الوزارة ووزارة الاشغال وديوان المحاسبة .

٥ - عطاء رقم ٩١/١٧ : حجر مكاور . تمت احالة العطاء في ٩١/١٢/١٩ تم استلامه في ٩٣/٨/١٩

٦ - عطاء رقم س ٩٢/١ : مدرسة السيفساء في مادبا

تمت احالة العطاء بتاريخ ٩٢/٩/٢٣ وتم استلامه في ١٩٩٤/٤/٢٣

وفي ضوء ماذكر اعلاه فقد خلصت اللجنة المشكلة لدراسة هذه العطاءات الى مايلي :

١ - ان العطاءات المذكورة قد تمت احوالها وتنفيذها واستلامها حسب الاصول الرسمية والقانونية وبما يتماشى مع احكام نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ٨٦ .

٢ - ان الاجراءات المتبعة في عملية احالة العطاءات ينظر اليها من خلال قيمتها الاجمالية المقدمة من متعهدين بغض النظر عن تفاوت اسعار مواد بنود العطاء التفصيلية وهذا رأي معظم المسؤولين المختصين في الوزارات وخاصة دائرة العطاءات المركزية ووزارة الاشغال ديوان المحاسبة هذا مع العلم أنه قد تم اتخاذ اجراءات ادارية لتحسين وضع دائرة المشاريع وضمان عدم حدوث أية اخطاء او نواقص في عملها خاصة فيما يتعلق باجراءات اعتماد واحالة عطاءات المشاريع .

واقبلوا الاحترام
وزير السياحة والاثار
معالي رئيس المجلس :
الدكتور همام سعيد
الدكتور همام سعيد :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس

ان هذه الجملة من العطاءات في وزارة السياحة تمثل صورة من صور الفساد المالي والاداري المتكرر والمستشري لسوء كانت حالته واحده وقلنا انها غفلة او ذلة ولكن الامر هنا مختلف اذ يدل هذا الامر على الاصرار والتعادي حتى استحابة معالي الوزير تبين ان الوزارة كانت تكشف الخلل عند التسليم مما يجعلها تخفض من المبالغ المستحقة لمولاء المتعهدين .

ان المعلومات المقدمة تبين ان التواطؤ حاصل بين المسؤولين وبين المتعهدين وان

نظرة سريعة لبنود هذا العطاء او هذه العطاءات تبين ان المال العام مال سائب والذي يقبل مثل هذه الاسعار لا يمكن افعالهم من المسؤولية الجنائية يعني امثله معالي الرئيس عندما نجد في هذه العطاءات خزان الماء الذي سعته متر واحد عندما يقال عطاة (٢٠٠) دينار يعني هذا يمكن لا يكون الا الله اعلم في أي عالم من عوالم الدنيا يعني امر غير ممكن وكذلك هذه البنود الكثيرة والعجبية والغريبة والمضحكة فعلاً عندما يقرأها الناس ويطلع عليها ، ان المعلومات المقدمة تبين ان التواطؤ حاصل كما قلت بين المسؤولين والمتعهدين ولذلك لا يمكن اعفاء هؤلاء المسؤولين من المسؤولية الجنائية ولقد طالب ديوان المحاسبة باتخاذ الاجراءات المناسبة بحق المهندس صقر بقاين ولم يبين جواب الوزير فيما اذا كان قد اتخذ مثل هذه الاجراءات ام لا ان اصرار الوزارة على التزيم في مثل هذه العطاءات مع وضوح ارتفاع الاسعار بشكل خيالي ومستعجى بوضع البوائير المسؤولين بدوائر الاتهام لم يجيب معالي الوزير عن حقيقة هذه العطاءات واحال الامر الى لجنة تحقيق وكان من المفروض ان يقوم بهذا قبل هذا الوقت وارجو ان اجلد فيها بقوله اليوم .

يفيد كتاب معالي الوزير ان عطاء استراحة قلعة عجلون كان جائزاً منذ فترة علماً بان المستشار المكلف للاشراف على هذا العطاء اكد في كتبه ان المشروع غير جاهز وغير مكتمل وتحفظ على استلامه وكذلك فعل مندوب ديوان المحاسبة واصر معالي الوزير على ان المشروع جاهز وقرر استلامه ، ان جواب معالي الوزير غير مقنع لي واطلب من معالي رئيس المجلس تحويل هذا الموضوع الى النائب العام ليقوم بالتحقيق فيه كما اطلب معالي الوزير برد الاعتبار لكل موظف شريف وقعت عليه عقوبة نتيجة اعتراضه على هذه المعالفات وتم نقل العديد من هؤلاء الموظفين لانهم لم يشاركوا في هذا الفساد المالي والاداري وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، فقط معالي الوزير اذا سمح لي بالكلام اذ اود بالكلام ان اقول للزميل الكريم ان أي من ابناء الاردن يستطيع ان يحول أي قضية للنائب العام فما بالك اعضاء مجلس النواب وبذلك يستطيع الزميل ان يحول أي قضية للنائب العام وفي أي حال يرد لي يستدعي تحويلها للنائب العام ايضاً ساحولها للنائب العام ، القضية الاخرى بحمل هذه

القضايا التي ذكرت على لسان زميلي موجوده حسب ما اطلعت بتقرير ديوان المحاسبه وستتم مناقشتها من قبل اللجنة الماليه اثناء مناقشة تقرير ديوان المحاسبه . معالي وزير السياحة تفضل . معالي وزير السياحة والاثار : شكراً معالي الرئيس معالي الرئيس قبل استلام سؤال سعادة النائب تم تشكيل لجنة في ٧/٦ لجنة داخل وزارة السياحة للتحقيق في هذه القضايا ، واللجنة خلصت الى ان هناك نوع من عدم الكفاءة في ادارة بعض العطاءات لكن لم تتوصل الى أي اثباتات بمواضيع تتعلق بالفساد لكن الآن هناك لجنة تم تشكيلها في ١٠/١٢ مندوب من وزارة المالية ومندوب من ديوان المحاسبه بالاضافه الى وزارة السياحة لتحقيق في هذه العطاءات وهذه العطاءات تمت احالتها خلال الفترة من عام ٩١ الى عام ٩٤ بعضها جرى استلامه عام ٩٣ وعام ٩٤ عطاءات ثلاث لم يتم استلامها قبل ٩٥ روعيت الدقة الكامله والالتزام الكامل في الانظمه والقوانين ، اما اذا كانت لدى سعادة النائب اية معلومات حديثة فانا على استعداد للحصول عليها منه ووضعها بتصرف اللجنة التي

ستخلص الى نتيجة واضحة بعد ان تستكمل التحقيق وشكراً معالي الرئيس . معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه . اذا رأيتم كما جرت العادة احالة الاقتراحات برغبة الى اللجنة الادارية مجتمعهم هل ترون ذلك الزملاء ؟ تحال الى اللجنة الادارية . السيد الامين العام : ٤ - الاقتراحات برغبة : ١ . اقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن اخراج التفق على طريق عمان - اريد قرب محطة صيانة النعيمه الى حيز الوجود . بسم الله الرحمن الرحيم التاريخ ٩/شعبان/١٤١٦ هـ الموافق ١٩٩٥/١٢/٣١ معالي رئيس مجلس النواب الموضوع : الاقتراحات برغبة ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر : نص الاقتراح : لقد ذهب حادث سير مروع قرب محطة صيانة النعيمه على الطريق الرئيس عمان / اريد ، تم بعده اغلاق الفتحيتين الموديتين الى بلدي كتم والنعيمه

والخروج منها .

وكان المأمول ان يستعاض عنهما بنفق في تلك المنطقة ، وتمت الدراسة ، ولكنه لم يتم تنفيذها بعد ، فأرجو اخراج هذا النفق الى حيز الوجود للحاجة المساسة اليه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . احمد الكوفحي

٢ . اقتراح برغبة رقم (١٩) تاريخ

١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب

الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن السماح

لطلبة كليات المجتمع الاردنية من حملة

الدبلوم باكمال الدراسة في الجامعات

الاردنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٩/شعبان/١٤١٦هـ

الموافق : ١٢/٣١/١٩٩٥م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

السماح لطلبة كليات المجتمع الاردنية

من حملة الدبلوم باكمال الدراسة المناسبة

لتخصصاتهم في الجامعات الاردنية

الحكومية والاهلية على حد سواء .

ملاحظة :

طية مذكرة بهذا الخصوص لاعتبارها

لجنة فنية مشفوعة بالاسس والتعليمات

المساندة لهذا الاقتراح .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات النواب المحترمين رؤساء

الاحزاب والجامعات

تحية طيبة وبعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المستعدي : طلبة كليات المجتمع

الاردنية

الموضوع : السماح لحملة الدبلوم

(خريجي كليات المجتمع) اكمال

دراساتهم في الجامعات الاردنية الحكومية

او الاهلية

الاستدعاء : تلقينا نحن طلبة كليات

المجتمع إجابة من وزير التعليم الاسبق د .

ناصر الدين الاسد بالسماح لطلبة الدبلوم

اكمال دراساتهم في الجامعات الاردنية

ولم يسمح لنا حتى اليوم . وهذا التصريح

الشفوي كلفنا الكثير من اعمارنا واموالنا

وجهدنا .

من اعمارنا خلال فترة الدراسة وبعد

التخرج حيث اننا ننتظر التوظيف او

اكمال الدراسة لغاية الان دون جدوى .

ومن اموالنا تكاليف الدراسة .

وبعد الاطلاع على الاسس المعتمدة

عند النظر في معادلة الشهادات الجامعية

المبني جانب منها على الدراسة في كليات

المجتمع لا نجد سبباً لعدم السماح لنا

اكمال دراستنا بالجامعات الاردنية

حكومية او اهلية حيث ان هذه الاسس

تنص على مايلي :

(يجوز معادلة الشهادات التي يحملها

الطالب الاردني من جامعتة معترف بها

وسبق له ان انهى الدراسة في كلية مجتمع

اردنية شريطة ان يكون قد اجتاز امتحان

الدبلوم لكليات المجتمع ويطبق هذا على

المتحقين بكليات المجتمع الاردنية بدءاً من

العام الدراسي ٨٦/٨٥ اما الطلبة الذين

تخرجوا من الكليات قبل التاريخ المذكور

والتحقوا بجامعات في الخارج فننظر في

معادلة شهاداتهم دون اشراط النجاح في

امتحان دبلوم كليات المجتمع وذلك في

حالة حاملي الدرجة الجامعية الاولى في

العلوم والعلوم الانسانية والاجتماعية .

أ) ان لا يقل مجموع الساعات المعتمدة

للحصول على هذه الدرجة عن (١٢٠)

ساعة معتمدة نصف سنوية .

ب) ان يدرس الطالب في جامعات

معترف بها ما لا يقل عن (٦٠) ساعة

معتمدة نصف سنوية منها (٤٠) ساعة

معتمدة نصف سنوية على الاقل في حقل

التخصص .

ج) ان لا تقل الساعات المعتمدة في

جامعة التخرج عن (٣٠) ساعة معتمدة

سنوية .

د) اذا كانت مواد التخصص اقل من

(٤٠) ساعة معتمدة نصف سنوية وعدد

الساعات المعتمدة (١٢٠) ساعة معتمدة

نصف سنوية على الاقل فتعادل شهادة

البكالوريوس بالدرجة الاولى

(بكالوريوس) في الدراسة العامة دون

ذكر التخصص .

انتهى الاقتباس عن النشرة الخاصة

بتعليمات القواعد والاسس لمعادلة

الشهادات غير الاردنية والتعليمات المعدلة

لها رقم ٢٠١٩ من النشرة المرفقة وبعد

الاطلاع والاقتباس من النشرة المرفقة

نستنتج ان أي جامعة اجنبية معترف بها

يحق لها منح بكالوريوس مبني جانب منه

على دبلوم كليات المجتمع ما يعادل ستين

دراسيتين او (٦٠) ساعة معتمدة دون

النظر الى معدل الثانوية العامة او الى

معدلة في شهادة الكلية مع اشراط

التحاح فقط ولماذا اذن تشترط وزارة

التعليم العالي ٦٥٪ للجامعات الحكومية ٦٠٪ للجامعات الأهلية للقبول ولماذا عدم قبول طلبة الدبلوم في جامعاتنا مادام يسمح لنا إكمال دراستنا في جامعات اجنبية معترف بها ومعدلات ٥٠ فما فوق في التوجيهي والدبلوم ٦٠٪ (أي اشتراط النجاح فقط) .

وهل الجامعات الاجنبية (جامعات امريكا ، فرنسا ، والجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية) عندما تمنح الطلبة الاردنيين المبنى جانب من دراستهم على الدبلوم ومعدلاتهم في التوجيهي واشتراط النجاح فقط ومعترف بها قانونيا من وزارة التعليم العالي الاردنية وهذا مقرر في القانون في قسم معادلة الشهادات وجامعاتنا عندما تريد تمنح الطلبة الاردنيين الذين معدلاتهم في الثانوية العامة ٥٠٪ ومعدلاتهم في الدبلوم اكثر من ٦٠٪ فما فوق وان تبني على الدبلوم في منح البكالوريوس للطلبة تمنح وهل جامعاتنا غير معترف ويشهادتها ؟ ماهذا الظلم ؟ ما هذا التناقض ؟ نسحق للجامعات الاجنبية ولا نسمح لجامعاتنا وهل مستوى الدراسة في تلك البلاد التي تستقبل هذه الفئة من الطلبة الحاصلين على معدلات ٥٠٪ فما فوق في التوجيهي والدبلوم ٦٠٪ فما

فوق كاميرون وبريطانيا وفرنسا والجامعات العربية كالجامعات السورية والجامعات اللبنانية اضعف من مستوى الدراسة في الاردن نقول لو كان ذلك صحيحا لكننا متقدمين اكثر منهم والواقع يشهد على ذلك .

مع العلم عندما نأتي للاردن متخرجين من تلك البلاد وشهادتنا مبني جانب منها على الدبلوم تعترف الاردن بها كالحاصلين على امتياز بل ربما تفضلنا عليهم لاننا نخرجنا من فرنسا وبريطانيا ٠٠٠ وهل هذه الفئة من ابناء المجتمع طلبة الدبلوم كتب عليها الاغتراب من اجل اكمال الدراسة او الاغتراب والمجرة سواء مع التكاليف الزائدة وهل جامعاتنا الحكومية والاهلية كتب عليها الحرمان وعدم الاستفادة من تكاليف دراسة هؤلاء الطلبة وهل كتب على الاردن ان يستمر بتدقيق عمله الصعبه خارج البلاد ؟

ولماذا نحصر اكمال الدراسة في الجامعات الا بعد التوظيف فقط وهل ترتقي المسابقات بعد التوظيف الى مستوى جامعي وقبل التوظيف تضعف مع انه بالامكان السماح لنا باكمال دراستنا بدون توظيف مع توفير الوقت على الطلبة

والرفع من مستواهم العلمي قبل التوظيف ويزيد ذلك من قدرتهم على العطاء من اول يوم من مباشرة اعمالهم وتوفير المال اللازم للدراسة على الدول المثقلة بالديون كما تقولون والتخفيف من حدة البطالة في هذا البلد لان الدول الاجنبية تطلب طلبة البكالوريوس للعمل لديها اكثر من طلبة الدبلوم .

وهناك شبهة تقول ان هذه الفئة (طلبة الدبلوم) مسابقاتها ومدرسيها دون المستوى الجامعي نقول هل هذه الفئة تكون مسابقاتها ومدرسيها بمستوى جامعي عندما تكمل دراسة البكالوريوس المبني جانب منه على الدبلوم في الجامعات الاجنبية المعترف بها والجامعات الاردنية بعد التوظيف وخاصة في جهاز التربية والتعليم وتكون هذه الفئة مسابقاتها ومدرسيها ما دون المستوى الجامعي عندما تريد اكمال دراستها في الجامعات الاردنية ؟

وهناك شبهة اخرى تقول لانسمح للطلبة الذين معدلاتهم في الثانوية العامة ٥٠٪ وفي الشامل معدلاتهم ٦٠٪ اكمال دراستهم من اجل تحسين نوعية التعليم نقول لماذا يسمح لهذه الطلبة الذين معدلاتهم ٥٠٪ في الثانوية العامة وفي الشامل ٦٠٪ اكمال دراستهم في الخارج

للحصول على البكالوريوس وباعتزاف من وزارة التعليم العالي وهل عندما تكمل هذه الفئة دراستها في الخارج تتحسن نوعية التعليم وعندما ترغب بالدراسة في وطنها لا تتحسن نوعية التعليم .

وما دام ان الجامعات مؤسسات استثمارية ، اذا لماذا وزارة التعليم العالي تضع القوانين والانظمة لمنع هذه الفئة من الطلبة لاكمال دراستها فيما حرمان هذه الجامعات من الاستفادة من تكاليف دراسة هؤلاء ولماذا الوزارة لاتضع قوانين تشجع على الاستثمار العلمي اسوة ببقية المؤسسات ؟

وهل الدولة عندما تريد حل مشكله ما يقارب ٤٠ الف طالب ويزيد تقول لهم اذهبوا لسنا مسؤولين عن اكمال دراستكم او توظيفكم ؟ مع العلم ان الدولة هي التي وافقت على فتح كليات المجتمع ومنعت التوظيف واكمال الدراسة دون ائذار مسبق لطلبة الدبلوم او اغلاق هذه الكليات ومع العلم ان القوانين القديمة عادة تنطبق على القدماء والجديدة تنطبق على الجدد فماذا هذا الحرمان من التوظيف واكمال الدراسة خاصة ؟

والحل في نظري لا يكلف الدولة شيء بل يكلفنا نحن الطلبة وهو السماح لنا باكمال دراستنا في جامعاتنا خاصة

الاهلية أو التجسير بين الكليات والجامعات أو تحويل الكليات الى فروع جامعات .

وما المانع من ان تكون هذه الطلبة المتعلمة حاصلة على شهادات عليا وتعمل في اعمال اخرى اذا اقتضت مصلحة الوطن ذلك . مع العلم ان التعامل بين الناس وهم على درجه عاليه من الثقافه اسهل وافضل من تعاملهم مع بعضهم وهم جهلاء .

* الخلاصه : لماذا يعترف بالجامعات الاجنبيه وشهاداتها التي تمنحها للطلبة الاردنيين المبني جانب منها على الدبلوم مع العلم ان هؤلاء الطلبة الذين معدلاتهم في التوجيهي ٥٠٪ وفي الشامل اكثر من ٦٠٪ ولا تسمح لجامعاتنا استقبالي طلبة الدبلوم ومنحهم بكالوريوس مبني جانب منه على الدبلوم او هل تلك الجامعات مؤهلة لذلك وجامعاتنا غير مؤهلة ١٩٩٠

* واليكم حضرات النواب ورؤساء الاحزاب والجامعات تواقع بعض الطلبة وهم قلّه من كثره حيث ان عدد الطلاب يزيد عن ٤٠ الف ولا يمكن حصر هذا العدد المائل من تواقعهم على هذه الاستدعاء ولكن هذه بعض تواقع بعض الطلبة من الذين طالبوا في اكمال دراستهم بالخارج .

١ - باسم عقاب نمر بوخرمه

٢ - خالد احمد علي منسي

٣ - ماهر محسن خليل الشرقي

٤ - نبيل سامي عوض

٥ - احمد محمد الاشقر

٦ - اسلام محمد الطيطي

٧ - خالد سليمان الزوين

٨ - ليث سليمان الزوين

٩ - محمد واصف حسن عبد

١٠ - سامح محمد رفاعي بطاينه

١١ - حسن علي يوسف منسي

١٢ - حسين محمد حسن حسين

١٣ - محمود مجلي عبد الله علي

١٤ - محمد لطفي عبدالكريم الخطيب

١٥ - عماد لطفي عبدالكريم الخطيب

١٦ - محمد عبدالقادر ناصر موسى

١٧ - مأمون عبدالكريم محمد وادي

١٨ - حسيب عبد الله محمد وادي

١٩ - ماهر محمود زهدي

٢٠ - خالد شحاده الشرع

٢١ - زياد شحاده الشرع

٢٢ - احمد موسى قاسم ابو عيد

٢٣ - ابراهيم خميس علي خليل

٢٤ - ناديا محمد البصول

٢٥ - ابراهيم عبد طه زياد

٢٦ - محمد الخطيب

٢٧ - ايمن صدقي فهمي زعتر

٢٨ - راضي صدقي فهمي زعتر

٢٩ - فريال يوسف محمد مرضي

٣٠ - سهى يوسف محمد مرضي

٣١ - عياش عايد المساعيد

٣٢ - نورا الدرديري

٣٣ - هيثم عبد الله الشديقات

٣٤ - احمد عباس احمد الطويله

٣٥ - محمد ابراهيم شحاده الطويله

٣٦ - ماجده قاسم محمد احمد

٣٧ - نهايه فهمي سالم عبد الله

٣٨ - ايمان محمد خليل حواته

٣٩ - محمد علي حمدان بني قاسم

٤٠ - احسان علي احمد الرناي

٤١ - سهيل محمد موسى الخطيب

٤٢ - محمد غازي سالم يحيى

٤٣ - احمد رائد صالح موسى

٤٤ - عماد حسن جرادات

٤٥ - رياض ابراهيم ملكاوي

٤٦ - نزار احمد خالد العمري

٤٧ - جيهان احمد عبيدات

٤٨ - فهميه حمد احمد القرعان

٤٩ - نائله حسين الزيدان

٥٠ - عيله عبد الله ابو فرحان

٥١ - فراس صالح احمد القضاة

٥٢ - رائد طلال حماده بطاينه

٥٣ - آدم محمود محمد كساسيه

٥٤ - مهدي حسن عبد الله الفقيه

٥٥ - هنادي غالب حسن خضر

٥٦ - ربي احمد حسني

٥٧ - صفاء عوض عارف دراغمة

٥٨ - كوثر محمود عناسوه

٥٩ - خديجه حسين عبد الله ملحم

٦٠ - ابتسام سليمان علي ابوشارب

٦١ - ايمان احمد عبد الله الشرقي

٦٢ - منال عطا الله طويله

٦٣ - بسمه طلال عبد الله الجيزاوي

٦٤ - مها محمد هارون حواشين

٦٥ - انشراح عبد الله شطناوي

٦٦ - عهود احمد علي منسي

٦٧ - خالد احمد سالم البشاثوه

٦٨ - دنيا سليم العزام

٦٩ - نسرين كراسنه

٧٠ - فائق عيسى هندواي

٧١ - جميله محمد ابو خضرة

٧٢ - سهير محمود البطاينه

٧٣ - نوير محمد

٧٤ - ياسمين شكور

٧٥ - ايمان محمد الرفاعي

٧٦ - سمير حسن برهان

٧٧ - تمارا عبيدات

٧٨ - امين ربيع الطيف

٧٩ - جهاد ميلاد

٨٠ - محمد حسن الطواله

٨١ - عبد الله عبد الله الحمداني

- ٨٢- سليم محمد سلم بغدادي
٨٣- مازن محمد
٨٤- محمد محمود محمد الصباغ
٨٥- اسماء حسن الملاحة
٨٦- ميساء علي درباس
٨٧- سمير ابراهيم عبدالقادر
٨٨- اسيا قادر
٨٩- رانيا خالد
٩٠- رامي سامي صقر
٩١- لبنى يوسف صبري
٩٢- اروي جودت ابو الهيجاء
٩٣- اليسون ابراهيم السراج
٩٤- علا علي رواشده
٩٥- علي عيسى الدعايسة
٩٦- سامر احمد سالم
٩٧- فريال خالد منسي
٩٨- رانيا امين حمزه
٩٩- تهاني سالم الشاويش
١٠٠- سناء محمود صالح اسعد
١٠١- ايمان عبدالمهدي ابو لبده
١٠٢- ترمين محمد عوض ابو جاورر
١٠٣- "محمد نور" نايف الخطيب
١٠٤- مرام اكرم احمد التابلسي
١٠٥- عائله حميس صالح مياي
١٠٦- مدلين عبدالرحمن اسماعيل
١٠٧- تسرين حسين حمدان
١٠٨- مرام جليظه
- ١٠٩- فوزيه فواز قبيه
١١٠- سوسن بلدي
١١٢- نجاح احمد محمد الهادي
١١٣- رولا تركي خصاونه
١١٤- فاتنه علي صالح الكردي
١١٥- رايه احمد محمود
١١٦- حنان حسن
١١٧- آمال حسن حسين
١١٨- خالد سعيد
١١٩- منى احمد خصاونه
١٢٠- حنان ماجد احمد العتوم
١٢١- رشا محمد الخطيب
١٢٢- عدنان قاسم فرحان الردييه
١٢٣- صبحيه مصطفى سعد الشرماني
١٢٤- فوزيه احمد عبد مصطفى
١٢٥- فدوى فريد ابراهيم
١٢٦- ايمان عبد الكريم اسعد
١٢٧- نهاد عبد الله فهد ابو عاتوق
١٢٨- امل سعيد سليم هيايه
١٢٩- فاديه محمد شريف بني هاني
١٣٠- ابتسام احمد عمر ابو السمن
١٣١- علاء حسن الوصي
- المملكة الاردنيه الهاشميه
وزارة التعليم العالي
نشرة خاصة تحتوي على مجموعة
تعليمات القواعد والاسس لمعادلة
الشهادات غير الاردنية والتعليمات

- المعدلة لها
بالاضافة الى
(القرارات العامة التي صدرت عن اللجنة
العليا لمعادلة الشهادات)
قسم معادلة الشهادات
تعليمات القواعد والاسس لمعادلة
الشهادات غير الاردنية
صادرة بمقتضى المادتين ١/٣، ١١ عن
نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٦
(نظام معادلة الشهادات)
تسمى هذه التعليمات القواعد
والاسس لمعادلة الشهادات غير الاردنية
ويعمل بها اعتباراً من تاريخ صدورها .
يكون للكلمات والعبارات التالية
السائدة في هذه التعليمات المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على
خلاف ذلك .
السنة الدراسية : السنة التي لا تقل مدة
الدراسة بها عن ثمانية اشهر او مايعادلها
من مقررات او ساعات معتمدة .
السنة :
الانتظام في الدراسة (المراظية) :
التحاق الطالب بمؤسسة تعليمية وتسجيله
فيها واقامته في بلد تلك المؤسسة لمدة
المطلوبة لدراسته فيها .
الشهادة : الدرجة او الدبلوم اللسان
تمنحهما مؤسسات التعليم العالي .
- الدبلوم المتوسط : الشهادة التي لا تقل
مدة الدراسة لئيلها عن سنة دراسية بعد
شهادة الدراسة الثانوية العامة ومايعادلها .
الدرجة الجامعية الاولى : البكالوريوس
او الليسانس او مايعادلها .
الدبلوم العالي : الشهادة التي لا تقل
مدة الدراسة لئيلها عن سنة دراسية بعد
الدرجة الجامعية الاولى او مايعادلها .
الدرجة الجامعية الثانية : الماجستير او
مايعادلها .
الدرجة الجامعية الثالثة : الدكتوراه او
مايعادلها .
٣ . تنظر اللجنة المتخصصة عند
معادلة الشهادات المقدمة اليها فيما يلي :
أ - اعتراف الجهة المسؤولة في بلد
مؤسسة التعليم التي منحت الشهادة بتلك
المؤسسة وبشهادتها .
ب - نظام المؤسسة التي منحت
الشهادة المقدمة للمعادلة وشروط
الالتحاق بتلك المؤسسة ومدة الدراسة
لئيل الشهادة المقدمة .
ج - الخطة الدراسية ونظم
الامتحانات التي تم بموجبها منح تلك
الشهادة .
د - الحقوق والامتيازات التي يتمتع
بها حامل الشهادة في البلد الذي توجد
فيه المؤسسة التعليمية التي منحت الشهادة

كلد من أهل

- ومعادلة تلك الشهادة بالشهادات المناظرة في بعض الدول الاخرى .
- ٤ . لمعادلة شهادة (الدبلوم المتوسط) يشترط مايلي :
- أ - الحصول المسبق على شهادة الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها .
- ب - الدراسة المنتظمة لمدة سنة دراسية واحدة او سنتين دراسيتين او ثلاث سنوات دراسية ، وينص في وثيقة المعادلة على عدد سنوات الدبلوم .
- ٥ . لمعادلة الدرجة الجامعية الاولى يشترط مايلي :
- أ - الحصول المسبق على شهادة الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها .
- ب - الانتظام في الدراسة .
- ج - ان تكون مدة الدراسة والمواد التي يدرسها الطالب في الخطة الدراسية في مستوى مثيلاتها في الجامعات الاردنية او الجامعات المناظرة لها في الدول الاخرى .
- ٦ . لمعادلة شهادة الدبلوم العالي يشترط مايلي :
- أ - الانتظام في دراسة حلها الادنى سنة دراسية واحدة بعد الدرجة الجامعية الاولى .
- ٧ . لمعادلة الدرجة الجامعية الثانية يشترط مايلي :

- أ - الحصول المسبق على الدرجة الجامعية الاولى .
- ب - الانتظام في الدراسة لمدة لا تقل عن سنة ولجنة ان تنظر في الحالات التي تقل مدة الدراسة فيها عن سنة اذا اقتضت اللجنة بذلك .
- ج - ان يكون حامل الدرجة قد حقق ماتطلبه الجامعة من مواد دراسية وبحوث مكتوبة .
- ٨ . لمعادلة الدرجة الجامعية الثالثة يشترط مايلي :
- أ - الحصول المسبق على الدرجة الجامعية الاولى .
- ب - ان لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها عن سنتين بعد الدرجة الجامعية الثانية او ثلاث سنوات بعد الدرجة الجامعية الاولى شريطة ان تكون سنة منها على الاقل في كلتا الحالتين دراسة منتظمة .
- ج - ان تكون الشهادة قد منحت بعد اجراء بحث اصيل في حقل التخصص .
- د - ان تكون اعلى شهادة اكاديمية يسجل لها الطالب في نظام التعليم العالي لذلك البلد .
- ٩ . يشترط لمعادلة أي شهادة ان يكون حاملها قد حصل (مسبقاً) على

- شهادة الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها . ويستثنى من هذا الشرط الطالب الذي كان قد التحق بأي مؤسسة تعليم عال غير اردنية قبل صدور هذا النظام ، كما يستثنى من هذا الشرط الطالب الذي كان قد تخرج قبل نفاذ احكام هذا النظام من معهد او كلية عسكرية غير اردنية اذا كانت بمستوى أي من المعاهد او الكليات العسكرية الاردنية المماثلة .
- ١٠ . يقدم طلب معادلة أي شهادة من الشهادات التي تنطبق عليها احكام هذا النظام خطياً الى الوزير موقعاً من مقدمه اذا كان اردنيا ، او من الجهة الاردنية التي ترغب في استخدامه اذا كان غير اردني .
- ١١ . يرفق طلب المعادلة بصور (نسخ) مصدقة بصورة قانونية عن شهادات مقدم الطلب وعن الوثائق التي تحددها التعليمات الصادرة عن اللجنة .
- ١٢ . للجنة ان تكلف صاحب الطلب بتقديم الشهادات والوثائق الاصلية وماتراه من الوثائق الاخرى للاطلاع عليها والتثبت بالوسائل الممكنة من الوقائع التي ترى انها تحتاج الى ذلك .
- ١٣ . اذا صدر قرار اللجنة برفض طلب المماثلة او جاء مخالفاً او بصورة مغايرة بأي صورة من الصور لما ورد في الطلب فيحق لمقدمه ان يطلب من اللجنة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرارها ان تعيد النظر فيه ويؤتب على اللجنة ان تفعل ذلك خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً .
- ١٤ . تستوفي المبالغ التالية مقابل النفقات التي تترتب على معادلة الشهادة:
- أ - خمسة دنانير - عند تقديم طلب المعادلة .
- ب - عشرة دنانير - عند تقديم طلب اعادة النظر في قرار اللجنة بشأن المعادلة .
- ج - دينار واحد - مقابل كل نسخة اضافية من قرار اللجنة بمعادلة أي شهادة او أي وثيقة اخرى تصدرها اللجنة او رئيسها .
- ١٥ . لاتعادل اللجنة الوثائق والشهادات اذا كانت جزءاً من الدراسة للحصول على درجة جامعية ، كما لاتعادل الدورات التدريبية .
- ١٦ . لاتيحوز معادلة مجموع الخبرات والممارسات العملية والدراسات المنفرقة - مهما كان نوعها - بالدرجة الاولى (البكالوريوس) اذا كان صاحبها لا يحمل وثيقه من جامعة معترف بها تفيد بانه يحمل الجامعة الاولى .

هكذا من الأشهر

١٧ . لاحتياج الشهادات الجامعية
الصادرة عن الجامعات الرسمية الاعضاء في
اتحاد الجامعة العربية الى معادلة في كل
حالة ، وتعتبر الشهادات الصادرة عنها
معادلة لنظيراتها في الاردن .
١٨ . تطبيق الاسس التالية على
خريجي الجامعات اليوغسلافية
واليابستانية وتدرس حالات خريجي
الجامعات الاخرى المشابهة في ضوء هذه
الاسس :
أ - على الطبيب للتخرج من جامعة
مدة الدراسة فيها خمس سنوات ان يقضي
سنة التدريب الاجبارية في تلك الجامعة
للتوازن دراسته مع الدراسة في كلية
الطب في الجامعة الاردنية ، ولا يعفي هذا
الشرط من قضاء سنة التدريب (الامتياز)
المصوص عليها في الاردن .
ي - يبدأ تطبيق الشروط على الطلبة
الذين التحقوا في الدراسة الجامعية في
العام الجامعي ١٩٨٦/١٩٨٧ وما بعد .
١٩ . يجوز معادلة الشهادة التي
يحملها الطالب الاردني من جامعة
معترف بها وسبق له ان انهي الدراسة في
كلية مجتمع اردنية شريطة ان يكون قد
اجتاز امتحان الدبلوم لكليات المجتمع
ويطبق هذا على المتحقين بكليات المجتمع

الاردنية بدءاً من العام الدراسي
١٩٨٦/٨٥ .
اما الطلبة الذين تخرجوا من كليات
المجتمع قبل التاريخ المذكور والتحقوا
بجامعات في الخارج فينظر في معادلة
شهاداتهم دون اشتراط النجاح في امتحان
دبلوم كليات المجتمع وذلك في حالة
حاملي الدرجة الجامعية الاولى في العلوم
والعلوم الانسانية والاجتماعية .
٢٠ . تعتمد الاسس عند النظر في
معادلة الشهادات الجامعية الاولى المبني
جانب منها على الدراسة في كليات
المجتمع في حالة حامل الدرجة الجامعية
الاولى في العلوم والعلوم الانسانية
والاجتماعية .
أ - ان لا يقل مجموع الساعات
المعتمدة للحصول على هذه الدرجة عن
مائة وعشرين (١٢٠) ساعة معتمدة
نصف سنوية .
ب - ان يدرس الطالب في جامعات
معترف بها ما لا يقل عن ستين (٦٠)
ساعة معتمدة نصف سنوية منها اربعين
(٤٠) ساعة معتمدة نصف سنوية على
الاقل في حقل التخصص .
ج - ان لا تقل الساعات المعتمدة في
جامعة التخرج عن ثلاثين (٣٠) ساعة
معتمدة نصف سنوية .

د - اذا كانت مواد التخصص اقل من
اربعين (٤٠) ساعة معتمدة نصف سنوية
وعدد الساعات المعتمدة مائة وعشرين
(١٢٠) ساعة معتمدة نصف سنوية على
الاقل فتعادل درجة البكالوريوس بالدرجة
الجامعية الاولى (البكالوريوس) في
الدراسات العامة دون ذكر التخصص .
٢١ . تعتمد الاسس التالية عند النظر
في معادلة الدرجة الجامعية الاولى (
البكالوريوس) في الهندسة من جامعة
اجنية للطلبة الذين انهوا الدراسة في كلية
بمجمع اردنية :
أ - ان يكون الطالب حاصلاً على
شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية /
الفرع العلمي او الصناعي او مايعادلها .
ب - ان يكون الطالب ناجحاً في
امتحان الدبلوم لكليات المجتمع للطلبة
الذين التحقوا بكليات المجتمع بدءاً من
العام الدراسي ١٩٨٩/٨٥ .
ج - ان يكون الطالب قد نال
الدرجة الجامعية الاولى في الهندسة من
كلية او جامعة - معترف بها -
(وبرنامجها الهندسي معتمد في حالة بعد
الدراسة الذي توجد فيه هيئات اعتماد
متخصصة كالتولايات المتحدة) وان
تكون دراسته في هذه الكلية لا تقل عن
خمس وثلاثين (٨٥) ساعة معتمدة نصف

سنوية في المواد الهندسية والعلوم الاساسية
لخريجي كليات المجتمع ذات نصف سنوية
نظام الاربعة فصول . وسبعين (٧٠)
ساعة معتمدة نصف سنوية لخريجي
كليات المجتمع ذات نظام الستة فصول .
على ان لا تقل المواد الهندسية في تخصصه
في كلتا الحالتين عن خمس وستين (٦٥)
ساعة معتمدة نصف سنوية .
٢٢ . تعتمد الاسس التالية عند النظر
في معادلة الدرجة الجامعية الاولى
(البكالوريوس) في الهندسة من جامعة
اجنية للطلبة الذين انهوا الطالب في كلية
بمجمع امريكية .
أ - ان يكون الطالب حاصلاً على
شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية /
الفرع العلمي او الصناعي او مايعادلها .
ب - ان تكون كلية المجتمع التي
التحق بها من الكليات التي تعادل موادها
في جامعات بلدها المعترف بها .
ج - تحسب للطالب الذي التحق
بمثل هذه الكلية مواد العلوم الاساسية
والعلوم الانسانية والمواد الحرة ويجوز ان
تحسب بعض مواد الهندسية الاساسية .
د - ان يكون الطالب قد نال الدرجة
الجامعية الاولى في الهندسة من كلية او
(جامعة) معترف بها - (برنامجها
الهندسي معتمد في حالة بلد الدراسة

الذي توجد فيه هيئات اعتماد متخصصة كالولايات المتحدة) - وان تكون دراستها في هذه الكلية تصل حدود خمس وستين ساعة (٦٥) معتمدة نصف سنوية على ان يكون من بينها ستون (٦٠) ساعة معتمدة نصف سنوية على الاقل في المواد الهندسية في تخصصه ويجوز ان تكون الخمس ساعات المعتمدة الاخرى في العلوم الهندسية الاساسية التي درسها في كلية المجتمع .

٢٣ . تعادل شهادة البكالوريوس في الهندسة او في الهندسة التطبيقية من جامعة معترف بها لكن برنامجها الهندسي غير معتمد بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في التكنولوجيا ولا تعادل الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في الهندسة .

٢٤ . تعادل شهادة البكالوريوس في الهندسة او في الهندسة التطبيقية الصادرة عن جامعة معترف بها وبرنامجها الهندسي معتمد لكن مواد التخصص الهندسي غير كافية والساعات المعتمدة الهندسية تقل عن الحد الأدنى المطلوب بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في التكنولوجيا ولا تعادل الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في الهندسة .

٢٥ . تعادل شهادة البكالوريوس في تكنولوجيا الهندسة (Eng . Tech) التي تمنحها بعض جامعات الولايات المتحدة المعترف بها (والمعتمدة برامجهما الهندسية في هيئات اعتماد البرامج الهندسية) بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في الهندسة التطبيقية .

٢٦ . يعادل دبلوم الهندسة الصادر عن كليات التعليم الاختصاصي (Fachhochschulen) في المانيا بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في الهندسة التطبيقية .

٢٧ . يعادل الدبلوم الذي تمنحه للمعاهد السوفياتية المتوسطة (تيكنيكوم) في التخصصات الهندسية والفنية المختلفة بدبلوم متوسط مدته سنتان او دبلوم متوسط مدته ثلاث سنوات وذلك حسب شروط القبول المحددة التي تشترطها تلك المعاهد .

٢٨ . تعادل درجة البكالوريوس في الهندسة (البرنامج الانجليزي) التي تمنحها بعض الجامعات المنغارية في هنغاريا كجامعة بودابست التقنية بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في التكنولوجيا ولا تعادل الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في الهندسة .

٤ - معادلة شهادة الميترز التي يتم الحصول عليها بعد شهادة دبلوم التعليم الجامعي العام ودون الحصول على الليسانس - بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) .

٥ - معادلة شهادة الميترز المسبقة بشهادة الليسانس بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) .

٦ - معادلة دبلوم الهندسة الصادر عن المعاهد الهندسية العليا Grandes-Ecoles - ومدة الدراسة اللازمة للحصول عليه خمس سنوات - بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) .

٧ - معادلة كل من: دبلوم الدراسات المعمقة DEA ودبلوم التخصص العالي DESS وشهادة التخصص العليا CES - مدة الدراسة اللازمة للحصول على أي منها سنة بعد الميترز او دبلوم الهندسة - بالدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) .

٨ - معادلة الدكتوراه الحلقة الثالثة بسنة واحدة بعد الماجستير ولا تعادل الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) .

٩ - معادلة دكتوراه الدولة بالدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) .

١٠ - معادلة دكتوراه النظام الجديد التي تسمى باسم الجامعة المانحة بالدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) .

٢٩ . تعادل شهادة الماجستير في الهندسة الصادرة عن الجامعات المنغارية بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) في الهندسة .

٣٠ . لاحتياج الشهادات الجامعية الصادرة عن كل من الجامعة الاميركية في بيروت والجامعة الاميركية في القاهرة الى معادلة في كل حالة ، وتعتبر الشهادات الصادرة عنها معادلة لنظيراتها في الاردن .

٣١ . قررت اللجنة معادلة الشهادات العلمية الفرنسية على النحو التالي :

١ - أ - معادلة شهادة المعاهد المهنية والاكاديمية DUT.BTS نظام السنتين بعد شهادة البكالوريا بدبلوم متوسط مدته سنتان .

ب - معادلة شهادة المعاهد المهنية والاكاديمية DUT.BTS نظام الثلاث سنوات بعد شهادة البكالوريا بدبلوم متوسط مدته ثلاث سنوات .

٢ - معادلة دبلوم التعليم الجامعي العام DEUG بدبلوم متوسط مدته سنتان .

٣ - معادلة شهادة الليسانس (ومدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات) بالدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) .

الوثائق المطلوبة لمعادلة الشهادات

الانجليزية اذا كانت لغة الدراسة غير العربية او الانجليزية .

ملاحظة :

١ . يرفق طالب للمعادلة صورتين شخصيتين .

٢ . يدفع الطالب رسوم المعادلة وقدرها خمسة دنانير اردنية .

٣ . اقترح برغبة رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش ، بشأن فتح مدرسة ثانوية للبنين واخرى للبنات في قرية المزوعة / محافظة المرق .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٦/١/٢١

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

اقترح على الحكومة فتح مدرسة ثانوية للبنين واخرى للبنات في قرية المزوعة في محافظة المرق حيث ان عدد سكان هذه القرية حوالي ١٨٠٠ الف وثمانمائة ويضطر ابناؤها وينتهيها الى الذهاب الى قرية الزينة طلباً للعلم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د . بسام العموش

٤ . اقترح برغبة رقم (٢١) تاريخ

١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من احد عشر

نائبا بشأن معادلة الشهادة التي يمنحها

المعهد القضائي الاردني بما يتناسب

ومناهجه المقرره .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

نقترح على الحكومة الموقرة ان تعمل على معادلة الشهادة التي يمنحها المعهد القضائي الاردني بما يتناسب ومناهجه المقررة .

١ - د . فرح الرضوي

٢ - د . هاني حجازين

٣ - عبد الهادي الجوالي

٤ - د . عبد الحافظ الشخانة

٥ - مفلح الرحيمي

٦ - عبد الكريم الدغمي

٧ - مفلح اللوزي

٨ - د . هاشم الدباس

٩ - عبد الله اخوارشيد

١٠ - د . احمد القضاة

١١ - علي الشطي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٥ - اقترح برغبة رقم (٢٢) تاريخ

١٩٩٦/١/١٢ ، مقدم من سعادة

النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن

سقف سيل الزرقاء المار من وسط مدينة

الرصيفة .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٤١٦/٨/٩ هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٣١ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

اقترح على الحكومة العمل على سقف سيل الزرقاء المار من وسط مدينة الرصيفة وذلك لتخليص المدينة من مكروهة صحية وبخاصة في فصل الصيف والاستخدام جزء منه موقفاً للسفريات الداخلية والخارجية الذي تخلو منه مدينة الرصيفة وهي بأمر الحاجة اليه ، علماً بأن بلدية الرصيفة غير قادرة على القيام بمثل هذا المشروع الذي يمكن للحكومة ان تعمله على مراحل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور محمد احمد الحاج

هكذا من الأهل

٦ . اقترح برغبة رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن ان يصرف الدواء غير المتوفر في الصيدليات الحكومية على حساب التأمين الصحي للفئة غير المتقدرة والمشمولة بالتأمين الصحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ٥/شعبان/١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٧م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

ان شمول فئة غير المتقدر بالتأمين الصحي ظاهرة صحية وطنية انسانية شرعية ينبغي ان يعامل غير المتقدر على اقل تقدير معاملة المشترك والمتفجع على حد سواء ، لذلك اقترح ان يصرف له الدواء غير المتوفر في الصيدليات الحكومية على حساب التأمين الصحي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . احمد الكوفحي

٧ . اقترح برغبة رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة

النائب السيد خالد عبد النبي العجارمة ، بشأن اعطاء تصريح لشراء سيارة معفاة من الرسوم الجمركية تتناسب وحجم اعاقلته اسوة بالدول المجاورة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

يوجد نظام في وزارة المالية / الجمارك يعطي المعاق تخفيضاً جركياً لشراء سيارة مجهزه تقدر ما بين ٥٠-٧٠٪ حسب وضع المعاق الصحي . هناك من المعاقين من يستطيع ان يسوق سياره اتوماتيك لان رجله اليمن صالحه وكذلك يديه .

لنا اقترح ان تقوم الحكومة مشكوره باعطائه تصريح لشراء سيارة معفاة من الرسوم الجمركية تتناسب وحجم اعاقلته اسوة بالدول المجاورة واقصد سيارة اتوماتيك دون تحديده بسياره تسبب الاعاقة وتزيد من مأساته .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

خالد عبد النبي

٨ . اقترح برغبة رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة

النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن مضاعفة لجان الفحص العملي لقيادة المركبات وتقديد الدوام لها .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ٥/شعبان/١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٧م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

يشكو المواطنون الذين يراجعون بعض دوائر السير لتحديد موعدا اداء الفحص العملي لقيادة المركبات من تأخير المواعيد المحددة لثلاثة اشهر احياناً ، الامر الذي يتطلب إيجاد حل لهذه القضية عن طريق مضاعفة اللجان ، وتقديد الدوام او بما تراه تلك الدوائر المختصة مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . احمد الكوفحي

٩ . اقترح برغبة رقم (٢٦) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن تسير رحله للملكية الاردنية الى بخارست اسبوعياً .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ٥/شعبان/١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٧م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح

يشكو المواطنون الاردنيون الذين يقيمون في رومانيا للدراسة او العمل او الزيارة وكذلك غيرهم ممن يريدون زيارة بلدنا الاردن ، يشكون لعدم وجود رحلة للملكية الاردنية الى بخارست ، واذا ارادوا الحجز على الرومانية فقد يحتاجون الى شهرين مسبقاً ، فأقترح تسير رحلة الى بخارست اسبوعياً ولو على سبيل المرور الى غيرها من العواصم الاوروبية او حتى الامريكية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . احمد الكوفحي

١٠ . اقترح برغبة رقم (٢٧) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن رفع المخصصات الشهرية للطلبة المبعوثين الى الولايات المتحدة الامريكية .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ٥/شعبان/١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٧ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

يشكو طلبتنا المبعوثون الى الولايات

المتحدة الامريكية من عدم كفاية

المخصصات الشهرية بحال من الاحوال ،

والمفروض ان تراجع تلك المخصصات

على ضوء ارتفاع تكاليف المعيشة هناك ،

وقد فدر طلبتنا ان رفع مخصصات

الاعزب الى ٩٠٠ دولار والمستزوج الى

١٢٠٠ دولار شهرياً .

يمكن ان تكون حلاً يحفظ لهم حياة

مناسبة فأقترح دراسة هذا التعديل بمعية

وبخاصة وان هذه المخصصات لم يطرأ

عليها أي تعديل منذ مدة طويلة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. احمد الكوفحي

* لقد تم احواله جميع الاقتراحات برغبة

الى اللجنة الادارية .

معالي رئيس المجلس :

البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٥ - طلب استقاله من عضوية

اللجنة القانونية ولجنة استراتيجية الطاقة

والمياه واللجنة الزراعية مقدم من سعادة

النائب السيد عبد الله اخوارشيدة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : طلب استقاله من اللجنة

القانونية ولجنة الطاقة واللجنة الزراعية .

ارجو التكرم بعرض طلب استقالتي من

هذه اللجان على المجلس الكريم في اول

جلسة مناسبة للموافقة .

الاسباب : عدم تمكيني من تكييف

وقتي وارتباطاتي الكثيرة مع مواعيد

اجتماعات هذه اللجان .

ملتصفاً من الزملاء الكرام الموافقة

متمنياً للجميع التوفيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد الله اخوارشيدة

١٩٩٥/١٢/٢٧

معالي رئيس المجلس :

حسناً ، نقطة النظام الاستاذ عبد النعم

ابو زنت

السيد عبد النعم ابو زنت :

من شهر (١٢) سنة ١٩٩٤ رفعت الى

الرئاسة الجليلة سؤالا للحكومة عن امانة

عمان الكبرى وقد مضى سنة و (٣٤)

يوماً ولم يأتي الجواب رغم انني ذكرت

الرئاسة الجليلة عدة مرات ، فلو زوجت

ولدي بذلك التاريخ لانيحب توأمين ، فهل

عقمت الحكومة عن ولادة الاجابة عن

سوالي ؟ وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، السيد الامين العام ارجو بحث

ما مثير سؤال الشيخ ابو زنت البند الذي

يليه .

السيد الامين العام :

٦ - طلب مناقشة رقم (١) تاريخ

١٩٩٦/١/١٧ مقدم من (١٩) نائباً ،

حول التقسيمات الادارية والتشكيلات

الادارية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

نحن الموقعين ادناه نطالب بعقد جلسة

مناقشة التقسيمات الادارية والتشكيلات

الادارية نظراً لاهمية هذا الموضوع

وحساسيته .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١ - د . محمد عريضة

٢ - ابراهيم سمارة

٣ - عبد الرحيم عكور

٤ - حمزة منصور

٥ - مصطفى شنيكات

٦ - توجان فيصل

٧ - خليل حدادين

٨ - بسام حدادين

٩ - انور الحديدي

١٠ - د . عبد الرزاق طيشات

١١ - عبد العزيز جبر

١٢ - عبد النعم ابو زنت

١٣ - طاهر المصري

١٤ - هاشم الدباس

١٥ - عبد موسى النهار

١٦ - صالح شعواطة

١٧ - خالد عبد النبي عجارمه

١٨ - بدر الرياطي

١٩ - ضيف الله المومني

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل هذا يندرج نحن بند

طلب المناقشة مذكور عند ذلك في النظام

الداخلي لايه من تحديد موعد لطلب

المناقشة ان رأيت ان الموضوع يصلح

للمناقشة فالامر عائد للمجلس الكريم في

هذا الموضوع ما ترونه مناسباً في هذا

الاتجاه . الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

هكذا من الله على

بالنسبة للحزب الأول صلاحية الموضوع للنقاش انا ارى ان الموضوع ضروري جداً والموضوع يثور حول كلام والمعنيون بذلك يجب ان يصارحوا في مايتعلق بهذا الامر ، وان اقترح ان تكون جلسة يوم الاحد القادم موعداً لمناقشة هذا الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

حسناً ، الشيخ عبد الباقي تفضل .

السيد عبد الباقي جمو :

هل هذه المناقشة حول التقسيمات الادارية كاملة ام ان هناك اعتراض من نائب معين لجهة معينة او قرية معينة ، اذا كان الامر كذلك فالامر لا يحتاج الى مناقشة انما يعالج الموضوع بين النائب المعارض وبين الجهة المسؤولة ، اما ان تبنى المجلس اعتراض نائب في قرية ويصرف وقتاً في هذا المجلس هذا اعتقد امر غير ضروري .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حماد ابو جاموس

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً سيدي الرئيس

سيدي الرئيس لقد اطلعت وقرأت ودققت في الانظمة التي صدرت ولقد لاحظت انها تتماشى مع التنظيم الاداري والتحديث الاداري حيث أعطت الحكام

الاداريين صلاحيات واسعة ومحاسن معينه ومتعبه في كل محافظة اتني اري ياسيدي الرئيس ان لا يبحث هذا الموضوع وقد اقر من مجلس الوزراء الا اذا كان هناك نقاط محده لبعض المحافظات او لبعض الالويه وانا اشارك زميلي الشيخ عبد الباقي جمو رايه واري عدم بحثها في مجلس النواب بل بحثها على مستوى الفرد وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

اذا كان هناك اعتراض على التقسيمات الادارية التي ناقشها اليوم بطلب من بعض النواب المحترمين اننا نتقدم بالشكر الجزيل الى سيادة الرئيس زيد بن شاكر وحكومته الرشيدة في ظل صاحب الجلالة على هذه التقسيمات الادارية التي مرجوه من زمن طويل على ان تكون على هذه الشاكلة التي نخدم الوطن وراحة المواطن بخدماته من حيث المساواه والانصاف والتي اتسعت على الساحة الاردنية سواء باحداث المحافظات او الالويه التي اصبحت تخدم المواطنين كل في موقعه سواء بالحكم الاداري او الحكم المحلي لتصبح الخدمات متكاملة

فان الامر يستدعي ان يبحث هنا لكي يتسنى للحكومة ان تتلافى الاخطاء التي وقعت بسبب هذه التقسيمات الادارية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الزملاء سأقترح هذا عليكم ان رأيتم هذا مناسباً ، نعتي اثنين من المعارضين واثنين من المؤيدين لطلب المناقشة ولاقول لموضوع التقسيمات الادارية لطلب المناقشة ثم نطرح هذا الموضوع على التصويت .

سأعطي الفرصه لاثنتين من المعارضين واثنين من المؤيدين لهذا الموضوع .

من يعارض المناقشة لهذا الموضوع ؟ الدكتور عبد الله النور .

الدكتور عبد الله النور :

انا اعارض المناقشة ولا اريد التقسيمات الادارية ، انا لي بالنسبة لمحافظة البلقاء وغيرها لي ملحوظات ولكن لايجدي المناقشة في القبه ، هذا هو الموضوع .

الزملاء المتحمسون لتحسين التقسيمات الادارية معهم كل الحق لكن جلسة مخصصة لاتؤدي الى أي نفع ابداً ولذلك سأصوت ضد المناقشة وسأنتصل مع معالي وزير الداخلية لانقل له وجهة نظر الاهالي الذين بعد ان اطلعوا لهم

وذلك لتسهيل المرجع والوصول الى الامر كزيره ، واخيراً نكرر الشكر على ما حصل من هذه التقسيمات واثرها الطيب على راحة المواطنين على هذا الاساس ، واذا كان بعض الزملاء المحترمين لهم وجهة نظر موقوع ان ينظموا الى موقع اخر هذا لايغني العودة الى التقسيمات والمناقشة للتقسيمات الادارية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل الآن لسنا في صدد مناقشة الموضوع نحن الان بصدد طلب المناقشة بحد ذاته اذا كان صالح للنقاش او غير صالح للنقاش وبالنسبة رأي المجلس هو الذي يحسم الموضوع .

الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد :

شكراً معالي الرئيس

انا اعتقد ان هذا الموضوع صالح للمناقشة لعدة امور ، ان هناك مناطق قد تضررت بسبب هذه التقسيمات الادارية وقد عدنا الى معالي وزير الداخلية فقال ان الامر استقر خصوصاً بعد صدور الارادة الملكية السامية ، اما انه لايمتطيع الان معالي وزير الداخلية ولاسيادة رئيس الوزراء اتخاذ قرار جديد الا بقرار مجلس الوزراء ويكون مبني على طلبات معينة

وجهاً نظراً فاذا لم يستحب معالي وزير الداخلية انتمى قد نطلب طلب مناقشته وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

من مويد بن المناقشة ، السيد توجان فيصل .

حقيقه هذه التقسيمات ليست مجرد ترتيبات اداريه داخلية لاحدى الوزارات هذه التقسيمات تنعكس على امور كثيره لها ابعاد سياسيه وهذا المجلس هو مجلس سياسي فيجب عندما تتم هذه التقسيمات ان تبحث بحملها وليس فقط اعتراضات صغيره اننا نريد حدود هذا اللواء هنا ونريده هناك فالبعد لها ابعاد بكثير من مجرد الاداره فانا اقترح ان تناقش بضوء انعكاساتها على قرارات عديده ستأتي .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، اعود للذين يعارضون للمناقشة .

من يعارض المناقشة من الزملاء ؟

الاستاذ عبد الله اخور شيد تفضل .

السيد عبد الله اخور شيد :

شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقه ان التذمر الذي ابداه بعض الزملاء طالبن المناقشة هذا يختص في مواطنه من حيث انها شئ يتعلق بمعارضة

كلية لكيفية التقسيم الاداري في المملكة وشئ اخر يتعلق بمواضيع خاصه حول مناطق محده ، انا بتقديري كما تفضل معالي الزميل عبد الله النور واؤيد بهذا الرأي بأن يقدم اقتراح مفصل من ذوي العلاقة الى الجهات المختصة وتبين فيه الاسباب التي تنم عن اية زميل وتطرح على معالي وزير الداخلية من قبل شخص او شخصين او اكثر وهذا الامر لا يستاهل المناقشة في مجلس النواب ولانه سيفتح لا يغلق ابداً ، ولذلك ارجو من الزملاء تحويله الى اقتراح عادي مقدم الى معالي وزير الداخلية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

ساعطي اخر المتحدثين من مويدي طلب المناقشة ، الاستاذ الكساسبه تفضل السيد احمد الكساسبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

سبق معالي الرئيس ان توجهت بسؤال الى معالي وزير الداخلية حول التقسيمات الاداريه والاسس والمعايير التي اتخذت وجاء جواب معالي الوزير متناقضاً أي ان جزابه ناقص ما هو كامل وللذلك الامر لا يتعلق في دائرة انتخابية واحد او محافظه واحدة او لواء او وحده اداريه واحده كما يقول بعض الاخوه بل اننا قلت في

خطتها وتصوب الخطأ وتضع الامور بنصابها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الزملاء الرأي في هذا الموضوع للمجلس نص المادة (١٨٥) من النظام الداخلي واضح لان يحدد المجلس معياراً لذلك بحيث لا يتجاوز (١٠) ايام الا اذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقرر استبعاده .

الرأي لكم .

معالي وزير الخارجيه نقطة نظام

معالي وزير الخارجيه :

المادة (١٢٠) من الدستور والتي تنص على ان التقسيمات الاداريه في المملكه الاردنيه الهاشميه وتشكيلات دوائر الحكومه تعين بانظمه يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك فانا اعتقد ان الموضوع من اخص خصوصيات مجلس الوزراء ، ولا اعتقد ان مجلس الوزراء يستطيع ان يبدل او يغير او يبدل في اقرار وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء نظامنا الداخلي واضح في هذه القضية اعزائي ، سأطرح الموضوع لرأي المجلس .

معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابله

اجابني اتني اشعر ويشعر الكثير من المواطنين ويشعر الكثير من النواب على الاقل الذين اتصلت بهم ان التقسيمات الاداريه جاءت على خلقه الانتخابات النيابيه القادمه لاكثر ولا اقل لذلك هذا شأن سياسي يجب ان يبحث هنا شأن الاعلان ان نريد اولاً ليس المقصود ان يصبح هذا لواء او قضاء او غيره لكن المعيار على سبيل المثال عندما يكون اللواء مليون ، واقرأ اليوم في الصحف ان قانون الانتخابات سيكون قاعدة هناك نائبين لكل لواء كيف افهم ان يكون لواء قصبه عمان مليون او تسعمائه ألف وله نائبان كيف افهم ذلك وكيف افهم ان لواء (١٢) ألف وله نائبان لذلك انا اتني على معالي الرئيس ان هذا الموضوع لاهميته ويمس كافة المواطنين ويمس ادارة البلد ومستقبله ولدينا عدد كبير من الوحدات الاداريه ان يطرح هذا الموضوع لنواب الشعب ، لا نقول نعود يتصل كل نائب بمفرده هؤلاء (٨٠) نائب يمثلون الامه يمثلون هذا الشعب من حقهم ان يطلعوا على اجراءات الحكومه وان يناقشوها فيما اقدمت اليه ، فان كان صواباً عندها لا تملك الا ان تقول لها شكراً على ما اصبتم وان كان خطأ فعليها ان تعود عن

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير
التربية والتعليم :

مع كل الاحترام للاخ احمد الكساسبه
اود معلومه لم تسمع بها الحكومه حتى
الان حول ربط اللواء بنائبين ، احييت ان
يعرف المجلس ان هذا الكلام غير وارد
شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، نص النظام الداخلي
واضح في هذه القضية انه يحدد المجلس
معياراً لذلك بحيث لا يتجاوز عشرة ايام
الا اذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح
للمناقشة فيقرر استبعاد .

سأطرح بداية هذا كون هناك اراء في
المجلس تقول ان هذا الموضوع غير صالح
للمناقشة .

من يرى ان هذا الموضوع غير صالح
للمناقشة ؟

السيد الامين العام :

٣٣ من ٥٨

معالي رئيس المجلس :

٣٣ من ٥٨

وبذا يعتبر هذا الموضوع غير قابل
للمناقشة في المجلس الكريم .
البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٧ - استكمال البحث في قرار

اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ

١٩٩٥/٩/١٦ ، والمتضمن الاقتراح

بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب .

معالي رئيس المجلس :

السيد مقرر اللجنة القانونية

السيد احمد الكساسبه مقرر اللجنة

القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس توقفنا في المرة الماضية
عند المادة (٥٧) .

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر فقط اذكر بان في جلسه
السابقه طلبنا من معالي رئيس اللجنة
القانونية واللجنة القانونية التوصيف بين
وظيفة لجنتين ، لا اعرف ان كان هذا
التوصيف جاهز نظرحه الان في المجلس ان
كان هو جاهز .

تفضل استاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي رئيس

اللجنة القانونية :

شكراً معالي الرئيس

وردني اليوم قبل قليل اقتراح من
الاساتذة عبد الله النصور واثور الحديدي
حول توصيف مهام لجنة فلسطين ، ولا
زلت بانتظار اقتراح التوصيف من لجنة

- اذا رأي المجلس ان موضوعاً قد
تأخر في احدى اللجان فله ان يحدد لها
وقتاً معيناً لإنجازه .

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم

موافقه ؟

موافقه .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٩ - يوضع لكل جلسة من

جلسات اللجان محضر تفصيلي

تدون فيه اسماء الاعضاء الذين

حضروا الجلسة او غابوا عنها

ورقاتهم وما اتخذ فيها من

قرارات ، ويوقع المحضر رئيس

اللجنة ومقررها وامين سرها .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة للمجلس

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٠ - يرفع رئيس اللجنة الى رئيس

المجلس تقريراً مفصلاً عن كل

موضوع انتهت اللجنة من

الريف والبادية حتى يستطيع ان اضع
الصيغ المناسبة .

معالي رئيس المجلس :

اذا توجهنا الى الجلسة القادمة ، ارجو

ان يكون توصيف مهام اللجنتين معالي

الرئيس موجود لديك تفضل السيد المقرر

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٨ - على كل لجنة ان تقدم تقريراً

عن أي موضوع محال اليها

خلال شهر من احالته ، ما لم

يحدد المجلس او هذا النظام

ميعاداً اخر ، فاذا مضت المدة

ولم يقدم التقرير يطلب رئيس

المجلس من رئيس اللجنة بيان

اسباب التأخير وتحديد المدة

اللازمه لانمام العمل ، ويعرض

رئيس المجلس الامر على المجلس

لمنح المدة الاضافية ، فاذا لم

تقدم اللجنة تقريرها النهائي

خلال تلك المدة يطرح رئيس

المجلس الموضوع مدار البحث

على المجلس مباشرة .

قرار اللجنة

المادة ٨٥ - شطب نص المادة (٥٨)

في المشروع والاستعاضة عنه بالنص

التالي :

دراسته وقررت عرضه على المجلس ، وعلى مكتب المجلس ان يدرج تقارير اللجان في جدول اعمال المجلس وفق ترتيب وصولها مع اعطاء الاولوية للمشاريع المستعجلة .

قرار اللجنة

المادة ٦٠ - موافقة بعد :

شطب كلمة (مكتب) والاستعاضة عنها بكلمة (رئيس) .

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦١ - لا يدرج في جدول اعمال اللجنة عند ابتداء الدورة التالية الا ما يتمسك به اصحاب الاقتراحات بطلب خطي يقدمونه الى اللجنة .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٢ - يعتبر مستقيلاً حكماً عضو اللجنة الذي يتغيب عن حضور ثلاث جلسات متوالية دون عذر مشروع مسبق يسجل في ديوان المجلس .

قرار اللجنة

المادة ٦٢ - موافقه بعد :

- شطب كلمة (متوالية)

- شطب عبارة (مشروع مسبق

يسجل في ديوان المجلس) .

معالي رئيس المجلس :

الامر مطروح للمجلس الكريم

الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد :

شكراً معالي الرئيس

في التعديل التي اوردته في اللجنة القانونية مع النص الاصلي لا يعتبر اذن مشروع الا اذا سجل في ديوان المجلس ، افرض ان هناك خلل ما ولم يسجل وكان قدم طلب معلره فلا يعتبر وللذلك انا التمس من اخواني ان يكون بعذر مشروع ولو بالاتصال الهاتفي مع رئيس اللجنة او الامين العام .

معالي رئيس المجلس :

انت تتوافق مع اللجنة الشيخ سليمان الاستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي :

شكراً معالي الرئيس

اقترح شطب كلمة (حكماً) .

معالي رئيس المجلس :

شطب كلمة (حكماً) ، معالي

رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

شكراً سيدي الرئيس

اولاً انا لست مع شطب حكماً

والاستاذ حاتم كان عضو في اللجنة ووافق عليها و(حكماً) حتى ولم يكن حاضراً في تلك الجلسة (حكماً) تعبير قانوني (يعتبر مستقيلاً حكماً) أي يحكم القانون او النظام ، الاستقالة الحكيمة وهي غير الاستقالة الطوعية هنا تعتبر استقالة حكمية فلا بد من النص على كلمة (حكماً) هذا من جهة .

ومن جهة ثانية قد جرى نقاش مستفيض حول هذه النقطة في اللجنة القانونية وكان الرأي انه قد لا يتمكن النائب من تسجيل العذر في ديوان المجلس بسبب او لآخر فقبل ان النائب مضد بعلمه ومصدق بكلامه وهنا المفترض فيعتبر مستقيلاً حكماً عضو اللجنة الذي يتغيب عن حضور ثلاث جلسات دون عذر هكذا اصبح النص واقترح ان نوافق عليه شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، هناك اقتراح للزميل حاتم بأن تشطب كلمة (حكماً) ، من مع الاقتراح ؟

سحب الاقتراح ، قرار اللجنة القانونية كما هو موضح موافقه ؟

موافقه بالاكثرية

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٣ - لكل نائب حق حضور جلسات اللجان التي لا يكون عضواً فيها ، وله ان يناقش المواضيع المطروحة على البحث وتقديم الاقتراحات ، دون ان يكون له حق الاشتراك في التصويت .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة للمجلس

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل السابع

مشاريع القوانين

المادة ٦٤ -

١ - يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين الى رئيس مجلس النواب مرفقه

هكذا من الأهل

بالأسباب الموجبة لعرضها على المجلس .

ب - يجوز لمجلس الوزراء استرداد مشروع القانون قبل التصويت عليه .

قرار اللجنة

المادة ٦٤ - موافقه بعد :

ب - شطب كلمة (عليه)

والاستعاضه عنها بعبارة (على اللجنة المختصة) .

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٥ -

أ - يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء

المجلس ان يقدحوا القوانين ويحال كل

اقتراح مرفقاً بالاسباب الموجبة والمبادئ

الاساسية على اللجنة المختصة في المجلس

لابدء الرأي ، فاذا رأى المجلس بعد

الاستماع لرأي اللجنة قبول الاقتراح

احاله على الحكومة لوضعه في صيغة

مشروع قانون وتقديمه للمجلس في

الدوره نفسها او في الدوره التي تليها .

ب - كل اقتراح بقانون تقدم به أعضاء

المجلس وفق الفقرة السابقة يرفضه

المجلس ، ويجوز إعادة تقديمه في الدوره

تليها .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

المادة (٦٥) قرار اللجنة موافقه

مطروح على المجلس الكريم .

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٦ -

أ - لا يوضع مشروع أي قانون قيد

البحث والمذاكرة في المجلس ما لم تكن

نسخة عن المشروع والاسباب الموجبة

لوضعه قد وزعت على كل عضو قبل

ثلاثة ايام على الاقل من البدء

بالمذاكرة فيه .

ب - اذا كانت هناك اسباب اضطرارية

تستدعي النظر فيه بصيغة الاستعجال

فيجب على الرئيس ان يضع ذلك

الامر في الرأي ، فاذا اقرته الاكثريه

يقرأ المشروع علناً ويناقش او يحال الى

اللجنة المختصة بتلك الصفة .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم

السيد سليمان السعد

السيد سليمان السعد :

شكراً معالي الرئيس

هذه الفقرة (أ) انه لا يوضع مشروع

قانون قيد البحث والمذاكرة ما لم تكن

نسخة عن المشروع والاسباب الموجبة

لوضعها قد وزعت على كل عضو قبل

ثلاث ايام ، كلمة (على كل عضو)

يعني تفيد ان أي نائب تأخر ثلاث ايام

يقول انا لا اقبل ان يناقش هذا الموضوع

الان ، وقد يكون لسبب ما تأخر عن

نائب معين اما لحالة الطقس تلج . . الخ

يعني لذلك لم يوزع على أعضاء المجلس

بشكل عام وزع على النواب جميعاً فهذا

يصح مذاكرته وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

ما ذكره الزميل سليمان هو عن امر

نادر وقوعه والنادر الوقوع لا يقاس عليه

والاصل في الصفات العارضة العدم ،

شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

الحقيقة حتى لو تم توزيع مشروع

القانون على كامل أعضاء المجلس لا يترام

دائماً عرضه على اللجنة مع تلك الفترات

فالعودة والبحث ضمن ازمة العمل عن

القانون تصبح احياناً صعبه ، ونحن لا

نريد ان لا يناقش القانون من لم يدرسه

ويتفقه فيه فالثلاثة ايام ليس هناك قانون

على وجه الارض لا ينتظر ثلاث ايام

حقيقه فأنا مع ان يوزع على أعضاء

اللجنة كي لا يأتوا واحياناً اما يغيب

عنهم بطريقة او بأخرى بعذر نص هذا

القانون او يأتوا غير ملمين فيه فيستمروا

في النقاش لا يعرفوا عنه شيئاً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف الروابده

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير

التربية والتعليم :

سيدي الرئيس أولاً هذا القانون تتكلم

عن دخوله الى المجلس بعده ما في بحث

ولا ما يجزئون ، وصل من الحكومة

يوضع على جدول الاعمال يبدأ البحث

به لان البحث قد يكون احالة الى اللجنة

المختصة ، اذا هنا قالت التوزيع ثلاث

ايام .

سيدي الرئيس النظام لم يقل كيف

يوزع لم يقل ان يتسلم باليد قد يكون

مبداء التوزيع ان يوضع في صندوق

النائب لا تعني كلمة يوزع يسلم باليد الى

مكان اقامته او مكان عمله ولذلك

تركت لرئاسة المجلس ان يجتهد بالاسلوب

هكذا من الأهل

الامتل لا يصلح المشروع الى النواب ،
شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، اقترح الزميل شطب (على
كل عضو) من مع شطب هذه العبارة ؟
لم ينجح هذا الاقتراح .

قرار اللجنة الموافقة ، من مع قرار
اللجنة القانونية ؟

موافقه .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٧ - يقرأ مشروع أي قانون علناً
في المجلس ، الا اذا رأى المجلس
الاكتفاء بسبق توزيعه على الاعضاء ،
فاذا رأى المجلس ان هناك حاجة لذلك
القانون يضع الرئيس في الرأي امر
على احائه على اللجنة المختصة ، اما
اذا قرر المجلس ان لا حاجة لذلك هذا
القانون فيحيله الى مجلس الاعيان .

قرار اللجنة

المادة ٦٧ - موافقة

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح على المجلس الكريم
موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٨ - اذا طلب احدى الاعضاء
ادخال تعديل على مشروع أي قانون
عمال لاحدى اللجان ، وجب عليه
تقديم تقرير الى الرئيس يبين فيه
التعديل المقترح والاسباب الموجبة
لذلك ، ويجوز الرئيس الاقتراح للجنة
المختصة .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٩ - تطبع تقارير اللجان مرفقاً
بها نصوص مشاريع القوانين
وتعديلاتها والاسباب الموجبة لها
واقترحات اللجنة ، وتوزع تلك
التقارير على الاعضاء قبل البدء في
مناقشتها بمدة لا تقل عن اربع
وعشرين ساعة الا اذا قرر المجلس
اعطاء الموضوع صفة الاستعجال

فيبحث فيه فوراً .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس اعتقد ان اربع وعشرين
ساعة قليلة ، صحيح ان المشروع عندما
يأتي من الحكومة يكون النائب قد
احتفظ بنسخه منه لكن يحول الى لجنة ،
هنا نتكلم عندما يأتي المشروع للجنة
واحياناً كثيرة اللجان تغير الكثير في المواد
وتضيف فقرات وتعديل .

انا اعتقد ان اربع وعشرين ساعة غير
كافية لنائب ليدرس قرار اللجنة القانونية
او اللجنة المختصة وخاصة النواب الذين
لديهم مستشارين ومكاتب تساعد في
هذا الامر ، انا اعتقد ان ال (٢٤)
ساعة غير كافية واقترح ان تكون ثلاث
ايام كما جاء في الفقرة السابقة شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الشيخ جمو

السيد عبد الباقي جمو

شكراً معالي الرئيس

بدل ان نقول (اذا قرر المجلس اعطاء
الموضوع صفة الاستعجال فيبحث فيه
فوراً) (فيبحث فوراً) ليس (يبحث فيه
فوراً)

معالي رئيس المجلس :

حسناً ، اطرح اقراحات الزملاء الزميل
خليل حدادين يقترح خلال فتره ثلاث
ايام ، من مع هذا الاقتراح .
السيد الامين العام :

١٤ من ٤١ .

معالي رئيس المجلس :

١٤ من ٤١

الشيخ جمو يقترح (فيبحث فوراً) من
مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام :

٢٢ من ٤١

معالي رئيس المجلس :

٢٢ من ٤١ ونجح الاقتراح

المادة التي تليها

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٠ -

أ - يتلى مشروع القانون وقرار اللجنة
بشأنه الا اذا قرر المجلس صرف النظر
عن التلاوة مكتفياً بسبق التوزيع على
الاعضاء .

ب - تجري مناقشة مواد المشروع مادة
مادة ، بعد تلاوة كل منها اصلاً
وتعديلاً واقتراح اللجنة المختصة ،
وبعد الانتهاء من مناقشة المادة
والتعديلات المقدمة بشأنها يؤخذ
الرأي على التعديلات اولاً ، ويسدأ

هكذا من الأهل

الرئيس باوسمها مدى وأبعدها عن النص الأصلي ثم يؤخذ الرأي على المادة .

ج - يجوز التصويت على كل فقرة من فقرات المادة الواحد على حدة وفي هذه الحالة لا يعاد التصويت على المادة .

مجموعها .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم

موافقه

المادة التي تليها

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧١ - يجب على كل عضو يقترح

تعديلاً للنص الأصلي أو إدخال تعديل على تعديل اللجنة المختصة أو إضافة مواد جديدة ، أن يقدم اقتراحه خطياً إلى رئيس الجلسة فإذا قدم الاقتراح قبل الجلسة يحيله الرئيس إلى اللجنة المختصة ، أما إذا قدم أثناء المناقشة فيجري بحثه في الجلسة ويؤخذ الرأي عليه ، إلا إذا تقرر إحالته للجنة لدراسة وتجب الاحالة حينئذ طلب ذلك رئيس المجلس أو رئيس اللجنة أو

قرار اللجنة

المادة ٧١ - موافقه بعد :

- شطب كلمة (الجلسة) الواردة في المادة والاستعاضة عنها بعبارة (صدور قرار اللجنة) .

- شطب العبارة التالية الواردة آخر المادة (وتجب الاحالة حينئذ إذا طلب ذلك رئيس المجلس أو رئيس اللجنة أو مقررهما أو الحكومة) .

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٢ -

١ - بعد الانتهاء من مناقشة المواد يؤخذ الرأي على المشروع بمجموعه ويجوز للمجلس أن يوحد أخذ الرأي على المشروع بمجموعه إلى جلسة تالية لإعادة المناقشة في مادة أو أكثر من موادها إذا طلب ذلك رئيس المجلس أو رئيس اللجنة أو مقررهما أو الحكومة أو عشرة من أعضاء المجلس .

ب - إذا قررت الاكثورية قبول المشروع أو رفضه يرفع إلى رئيس المجلس الاعيان .

رأيه جانبي للحكومة بينما المقصود هنا أن الجسم النيابي يناقشه مع التعديلات التي فيه بمعنى أن يناقش ما فيه من النقص وي طرح فأما أن يوافق عليه كما جاء من المجلس أو يرد إلى الحكومة إنما أن تأتي وكل واحد فينا يذهب للحكومة لوحده ملاحظاته التي يجب أن نتناولها قد تكون ملاحظتي أنا تختلف عن ملاحظة زميلي والنقاش يفنيها ففي هذا السياق حقيقه أرى أنه قتل للمساهمة الحقيقية لمثل هذه المشاريع .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الدغمي

السيد رئيس اللجنة :

معالي الرئيس الحكم واضح وغير وارد ماذكر في هذه المادة إذا عرض على المجلس قانون بالموافقه على معاهدة أو اتفاق سوف تكون مرفقه مع مشروع القانون ، أما أن يكون وافق عليها وأما أن يرفضها هكذا جاء النص وهذا المعمول به في النظام الحالي دون نص معمول به كعرف جرى في تاريخ المجلس النيابي الأردني .

أيضاً كلمة مع توجيه نظر الحكومة إلى ما يوجد في مشروع المعاهدة يقول أنه يجوز للمجلس أن يوحد النظر في الموضوع مع توجيه نظر الحكومة إلى ما

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٣ - إذا عرض على المجلس مشروع قانون بالموافقه على معاهدة أو اتفاق من أي نوع كان فله أن يقر المشروع أو يرفضه وليس له أن يدخل أي تعديل على نصوص مشروع المعاهدة أو الاتفاق على أنه يجوز للمجلس تأجيل النظر في المشروع مع توجيه نظر الحكومة إلى ما يوجد في مشروع المعاهدة أو الاتفاق من نقص .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

الحقيقه الاكثريه هنا بالموافقه أو الرد ثم توجيه نظر الحكومة إلى ما يوجد في الاتفاق تأجيل للمشروع في النص معناه أن تبدأ كتواب منفردين كل واحد يعطي

يوجد بمشروع المعاهدة أو الاتفاق من نقص وهذا الكلام لا يعني من وجهة نظر واحد هذا يعني كيف سيكون رأي الأغلبية بعد التداول حول هذا النقص وتوجه الحكومة إلى أن الأغلبية رأيت أن هناك نقصاً في اتفاقية القرض الفلانية أو في المعاهدة الفلانية فالحكومة ربما تستطيع استدراك هذا النص ويؤجل المشروع عندئذ إلى حين أن يستدرك النص وليس كما ذكر ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ جوي

السيد عبد الباقي جوي :

شكراً معالي الرئيس

ليس في المادة ما ذهب إليه النائب المحترم إنما الضمير هنا عائد إلى المجلس وليس إلى عضو واحد أو أعضاء معينين في المجلس ، لذلك الصيغة مستقيمة ولا خطأ فيها ولا نقص .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ اخو ارشيد .

السيد عبداً لله اخوارشيد :

شكراً معالي الرئيس الحقيقة أن النظام يجب أن ينسجم كثيراً مع الدستور ، المادة (٣٣) من الدستور تقول بأن الملك هو الذي يعلن الحرب ويعد الصلح ويرم المعاهدات والاتفاقات .

ثانياً : المعاهدات والاتفاقيات يترتب عليها تحميل خزينة الدولة شيئاً كذا كذا أو مساسي في حقوق في حقوق العام والخاص ، لا تكون نافذة إلا وافق عليها مجلس الأمة فالنص كما ورد في النظام منسجم تماماً ومطالعة المجلس بالرفض تعني أن هنالك شيء ناقص في المعاهدة وهذا يعتبر لفت نظير ولا شك بأن الرئاسة والمجلس لم الحق بإرسال بعض المعلومات عن النقص ولا اعتقد ما توجهت منه الزميله خيفة أنه وارد في هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

هذه الصياغة فيها لياقة التعامل بين الدول لأنه لوجاهة مجلس النواب وقال أريد المعاهدة أن تكون بالصيغة التالية هذا يعني أن الطرف الآخر المتعاقد معه وهو حكومة في معظم الأحيان كأنك تقول له أما أن تقبل هذا القرار أولاً بمعاهدته ، صيغة اللياقة هنا قالت أن الحكومة من نصليتها أن تقرر معاهدة أو اتفاقية أن ترى رأي الأكثرية فتعرف توجه المجلس المجلس يصدر قراراً بالتأجيل فيعرف الطرف الآخر أن المجلس ليس موافقاً وأن

يريد هكذا بالأغلبية تماماً كما ستذهب بملاحظاتنا التي ماعدنا نعرف كيف وسيلة معرفة تمثل أغلبية ملاحظاتنا وليست فردية .

نفس نحن ما دخلنا في البروسيس ترجع لنا أيضاً بقول الحكومة الأخرى وأيضاً ننظر فيه تماماً كما يعود لنا من مجلس الاعيان برأي مجلس الاعيان المعدل ونعود للنظر فيه ونحن لم نقل من حق الحكومة ولم ندخل على الدبلوماسية والذوق في التعامل معها اتمانسقتنا العمل يكون ممثل لمجلس وليس لآراء فردية تصنفها .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء دعونا اطرح هذه القضية للتصويت القضية واضحة ليس لدينا اقتراحات لدي قرار اللجنة القانونية .

اطرح قرار اللجنة القانونية وهو بالموافقة على المادة كما وردت بالتصويت من مع القرار ؟

موافقه

المادة التي تليها

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٤ -

١ . إذا رد مجلس الاعيان مشروع القانون كما اقره مجلس النواب مرفوضاً أو

له آراء في هذا البعث بمعنى أنه يطلب من الحكومة أن تفتح البحث مع الحكومة الأخرى مرة أخرى للوصول إلى اتفاق وسط ثم تعود به إلى المجلس مرة أخرى أما الفيصل دائماً هو مجلس النواب ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السيدة توجان نقطة نظام

السيدة توجان فيصل :

ذكرت بالاسم واختلفت عرض نقطي عما أنا أوردته ، عندما نقول أن التأجيل فالمجلس يبدي ملاحظاته للحكومة فإذا أخذ دون أن يدخل بتفاصيل التي يريد أن يعدها بالاتفاق أخذ قرار التأجيل نحن نريد قرار أغلبية من المجلس لأنه سيعود بالتالي لإقراره بأغلبية من المجلس كيف نعرف قرار الأغلبية دون أن يتداول المجلس تلك التفاصيل فانا آتي وأقول أقرره أو أرفضه أو أجله ثم أبعثه هل أخرج من القاع ونعقد اجتماع آخر ونبحث بالتفاصيل كي نعرف ما هو الذي يريد كافة المجلس وليست توجان فيصل لوحدها أو منير صوبر لوحده ، كيف نعرف إلا إذا بحثنا هنا بحثنا وقررنا أضافتنا تأتي من منطلق مشوره الأغلبية حسب تصويتنا فتذهب به الحكومة إلى الدورة الأخرى وتقول له مجلس نواب

معدلاً فتجري المذاكرة فيه كأنه مشروع قانون جديد .

ب - إذا أقر مجلس النواب مشروع القانون كما ورد إليه من مجلس الأعيان أو رفضه أو عدله يرفع ثانية إلى رئيس مجلس الأعيان .

ج - إذا أصر مجلس الأعيان على مخالفة قرار مجلس النواب كما أعيد إليه ، تطبق حينئذ أحكام المادة (٩٢) من الدستور .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم .

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثامن

التصويت في المجلس

المادة ٧٥ - باستثناء الحالات التي نص في

الدستور على غير ذلك ، تصدر

قرارات المجلس بأكثرية أصوات

الأعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس ،

وعند تساوي الأصوات على

الرئيس إعطاء صوت الترجيح .

قرار اللجنة

موافقه

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٦ -

١ - تعطى الأصوات بالمناداة على

الأعضاء باسمائهم ، وبصوت عال في

الحالتين التاليتين : -

١ - إذا كان التصويت متعلقاً بالدستور

ويكون الجواب بإحدى الكلمات

التالية : -

موافق ، مخالف ، ممتنع

٢ - إذا كان التصويت متعلقاً بالنقح

بالوزارة أو بالوزراء ، ويكون الجواب

بإحدى الكلمات التالية : -

نعم ، حجب ، امتناع

ب - في غير الحالات المنصوص عليها في

الفقرة (أ) من هذه المادة يجري

التصويت برفع الأيدي .

ج - إذا حصلت شبهة حول أي تصويت

جرى برفع الأيدي وطلب عشرة

نواب على الأقل إعادة التصويت

وجب إعادته وإجراؤه بطريقة القيام

والقعود أو بطريقة المناداة بالاسم .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

أطرح هذه المادة الزملاء بنداً بنداً .

المادة (٧٦) البند (أ) .

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

بداية هذه المادة تقول (تعطى

الأصوات بالمناداة على الأعضاء باسمائهم

وبصوت عال)

أنا اعتقد يجب شطب (وبصوت

عال) لأن هذا كان سنة ١٩٥٢ قبل ما

يكون في سماعات فيكتفي بـ (تعطى

الأصوات بالمناداة على الأعضاء باسمائهم

، وتشطب (وبصوت عال) .

معالي رئيس المجلس :

الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جو :

بصوت عال يعني بصوت مسموع ،

أن كان هذا الصوت من غير سماعة أو

بسماعة الشرط أن يكون مسموعاً ،

ولذلك هذه العبارة لا يصلح غيرها هنا .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير

الزراعة والتعليم :

أحياناً كلمة تغير قانون ، مسموع لمن

سمعه عادي لمن سمعه غير عادي للقريب

لكل من في القاعة يعني أنا اعتقد

لاستحق كل هذا النقاش هذه النقطة

وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ اخوارشيد

السيد عبداً لله اخوارشيد :

البند (١) من الفقرة (أ) من المادة

(٧٦) تقول (إذا كان التصويت متعلقاً

بالدستور ويكون الجواب بإحدى

الكلمات التالية : -

(موافق ، مخالف ، ممتنع)

لا اعتقد انه في حاله بحث تعديل

دستور يتعلق بمصير البلد أن يكون لانه

قانون يقر لايجوز أن توضع عبارة ممتنع ،

أما مخالف وأما موافق ، أما مجلس الوزراء

طرح نقه أو غير أو كلنا هذا جائز فلذلك

أنا أقترح شطب (ممتنع) من البند (١)

الفقرة (أ) .

معالي رئيس المجلس :

معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

معالي الرئيس لايجوز ، أنت حر أن

تصوت مع أو تصوت ضد أو تمتنع عن

التصويت ، فلا يجوز أن يشطب ما طلبه

الزميل ، لأن هنا قمع للرأي ، شكراً

معالي رئيس المجلس :

حسناً ، الزملاء في الفقرة (أ) لدي

هكذا من الأهل

اقتراحين ، اقتراح بشطب (بصوت
عال) سحب الاقتراح ، بقي اقتراح
شطب كلمة (تمتنع) ، ايضاً سحب
الاقتراح .
إذا قرار اللجنة القانونية على فقره
(أ) مطروح للمجلس .
موافقه .
الفقره (ب) ؟
موافقه
الفقره (ج) ؟
موافقه
الاستاذ عبد الباقي
السيد عبد الباقي جو :
في خطأ بـ (فقره) بفتح الفاء تكون
فقره من فقرات الظهر ، وبكسر الفاء
تكون من مادة ، لذلك دعونا نكسر
(الفاء) دائماً حتى لا تقع في اخطاء
مستمرة انا نيهت الى هذا قبل (٣٠٠)
سنه .
معالي رئيس المجلس :
ليس واردة في مشروع القانون هذا
الذي انت تتكلم فيه يا شيخ .
المادة (٧٧) تفضل السيد المقرر
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧٧ -

أ - يجري التصويت على مشاريع
القوانين والقوانين الملوقته مادة مادة .
ب - يجري التصويت على الموازنه العامة
فصلاً فصلاً .
قرار اللجنة
موافقه
معالي رئيس المجلس :
قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم
موافقه
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع
الفصل التاسع
نظام الجلسات
المادة ٧٨ - يفتح الرئيس الجلسة في
الموعد المحدد ، فاذا لم يحضر ثلثا
اعضاء المجلس يؤخر افتتاحها نصف
ساعة ، واذا مضت هذه المدة ولم
يكتمل النصاب القانوني يحدد موعد
الجلسة القادمة .
قرار اللجنة
موافقه
معالي رئيس المجلس :
موافقه ؟
موافقه .
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٩ - يحدد مكتب المجلس جدول
اعمال الجلسة ، ويوزعه الرئيس على
الاعضاء قبل الجلسة باربع وعشرين
ساعة على الاقل .
قرار اللجنة
المادة ٧٩ - موافقه بعد :
- شطب كلمة (مكتب) والاستعاضه
عنها بكلمة (رئيس) .
- شطب كلمة (الرئيس) الواردة في
المادة .
معالي رئيس المجلس :
القرار مطروح للمجلس الكريم .
موافقه
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨٠ -
أ - بعد اعلان افتتاح الجلسة تتلى اسماء
النواب الغائبين بعذر فالغائبين بدون
عذر فملخص المحضر في الجلسة
السابقة الا اذا قرر المجلس عدم
تلاوته .
ب - يصدق ملخص المحضر بعد اجراء
التصحيح الذي يقره الرئيس من تلقاء
نفسه او بناء على طلب احد النواب .
ج - اذا وقع خلاف على ملخص المحضر
، ينظر مكتب المجلس فيه بعد الرجوع
الى المحضر التفصيلي ويضع تقريراً
بذلك يعرض على المجلس للبت فيه .
د - يصدق ملخص محضر الجلسة في نهاية
الجلسة في الحالات التالية : -
١ . عند انتهاء البحث في مشروع قانون
او قانون مؤقت .
٢ . في جلسة الثقة بالحكومة او
بالوزراء .
٣ . في الجلسة الاخيرة من الدورة العادية
او الاستثنائية .
٤ . في الحالات التي تقرأها اكثرية
الحاضرين في الجلسة .
هـ - اذا حالت ظروف قاهرة دون
تصديق ملخص محضر الجلسة يتولى
التصديق عليه مكتب المجلس .
قرار اللجنة
موافقه
معالي رئيس المجلس :
المادة (٨٠) مطروحه للمجلس الكريم
الاستاذ حاتم الغزاوي
السيد حاتم الغزاوي :
الفقرة (ب) من المادة (٨٠) (يصدق
ملخص المحضر بعد اجراء التصحيح الذي
يقره الرئيس من تلقاء نفسه او بناء على
طلب احد النواب) المحضر يقر من تلقاء
نفسه انا اعتقد ان نقول (يعتبر مصدقاً
المحضر بعد اجراء التصحيح) .

اسحب الاقتراح	موافقه
معالي رئيس المجلس :	معالي رئيس المجلس :
سحب الاقتراح .	المادة مطروحة للمجلس الكريم .
المادة (٨٠) مطروحة للمجلس الكريم	موافقه
موافقه	السيد المقرر :
المادة (٨١)	المادة كما وردت في المشروع
السيد المقرر :	المادة ٨٢ -
المادة كما وردت في المشروع	أ - تعتبر اوراق المجلس وبياناته سرية لا يجوز نشرها او نشر أي شيء منها الا بعد ادراجها في جدول الاعمال او تحويلها للحكومة .
المادة ٨١ -	ب - على اجهزة الاعلام المختلفة مراعاة الدقة عند نقل جلسات المجلس العلنية .
أ - يمرر لكل جلسة محضر تفصيلي تبين فيه اسماء الغائبين بعذر او بدون عذر ويدون فيه جميع اجراءات الجلسة وما دار فيها من إبحاث ومناقشات وما صدر من قرارات ويدون ملخص هذه المحاضر في سجل خاص ، ويوقع على المحاضر رئيس الجلسة ومدير عام المجلس .	ج - اذا عملت أي وسيلة اعلامية الى تحريف او تشويه ما قيل في الجلسة ، فللرئيس ان يتخذ بحقها ما يراه مناسباً من اجراءات .
ب - عند الاقتراح بالنداء بالاسم يجب ان يضم المحضر اسماء الاعضاء الحاضرين ورأي كل منهم .	قرار اللجنة موافقه
ج - يطبع المحضر التفصيلي ويوزع على النواب في مهلة خمسة عشر يوماً على الاكثر .	معالي رئيس المجلس :
د - ينشر المحضر التفصيلي في ملحق الجريدة الرسمية بعد موافقة المجلس عليه .	الاستاذ خليل حدادين
قرار اللجنة	السيد خليل حدادين :
	شكراً معالي الرئيس
	الفقرة (ج) اعطيت للرئيس حق اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق أي وسيلة اعلامية حرفت او شوهت .

نواب على الاقل بطلب خطي ان تكون الجلسة سرية تحلى قاعة المجلس من المستمعين من غير الوزراء والاعيان ويطرح الرئيس الطلب على المجلس للمداولة فيه فاذا اقره تظل الجلسة سرية الى حين الانتهاء من الموضوع الذي طلب عقدها سرية لأجله .	الا يعتقد الزملاء ايضاً ان هذا الحق يجب ان يكون للنائب نفسه ، يعني للرئيس والنائب لهم حق ، شكراً .
قرار اللجنة	معالي رئيس المجلس :
المادة ٨٣ - موافقه بعد شطب كلمة (المستمعين) والاستعاضة عنها بكلمة (الحضور) .	معالي الاستاذ عبد الرؤوف
معالي رئيس المجلس :	معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :
قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم . موافقه	النائب يسقط نحن نتكلم عن حماية حق المجلس النائب صاحب حق شخصي لحماية حق المجلس رئيس المجلس ينطق باسمه ويتخذ الاجراءات اما هذا لا يحول بين النائب وبين طلب حقه من أي طرف شوه كلامه .
السيد المقرر :	معالي رئيس المجلس :
المادة كما وردت في المشروع	السيد عبد الباقي جو :
المادة ٨٤ - يمرر محضر للجلسة السرية ، الا اذا قرر المجلس غير ذلك ، ويقوم بتحرير المحضر امينا سر الجلسة ويوقعه معهما رئيس الجلسة ثم يحفظ في المكان الذي يحدده رئيس المجلس ولا يجوز لغیر النواب والحكومة الاطلاع عليه .	اذا اعتمدت أي وسيلة اعلامية الى تحريف او تشويه ما قيل في الجلسة ، تحريف ماقيل في الجلسة او تشويهه ، تصحيح .
قرار اللجنة موافقه	معالي رئيس المجلس :
	قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم . موافقه
	السيد المقرر :
	المادة كما وردت في المشروع
	المادة ٨٣ - جلسات المجلس علنية ، غير انه اذا طلبت الحكومة او تقدم خمسة

معالي رئيس المجلس :	المادة ٨٨ - ليس للرئيس ان يرفض الاذن
معالي الاستاذ عبد الرؤوف	بالكلام لغير سبب مشروع ، وعند
معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :	الخلاف على ذلك يؤخذ رأي
من اجل ان تصير فقط بدل (امينا سر	المجلس .
الجلسة) لانه تغيرت (مساعدا رئيس	قرار المجلس
الجلسة) .	موافقه
معالي رئيس المجلس :	معالي رئيس المجلس :
إذا قرار اللجنة مع التعديل المقدم من ابو	القرار مطروح للمجلس الكريم .
عصام مطروح للمجلس .	موافقه ؟
موافقه ؟	موافقه
موافقه	السيد المقرر :
السيد المقرر :	المادة ٨٩ - المادة كما وردت في المشروع
المادة كما وردت في المشروع	المادة ٨٩ - تقييد طلبات الاذن بالكلام
المادة ٨٥ - اذا رفعت أي جلسة قبل	بترتيب تقديمها ولا يجوز قيد أي طلب
الانتهاء من موضوع المناقشة ، حق	بالكلام في موضوع محال على احدى
الرئيس اعلان الجلسة مفتوحة وتعتبر	اللجان قبل عرض القرار الخاص به .
الجلسات التالية لمناقشة نفس الموضوع	قرار اللجنة
استمراراً للجلسة الأولى .	موافقه
قرار اللجنة	معالي رئيس المجلس :
المادة ٨٥ - موافقه بعد :	القرار مطروح للمجلس الكريم .
شطب عبارة (حق للرئيس) والاستعاضة	موافقه
عنها بكلمة (فللرئيس) .	السيد المقرر :
معالي رئيس المجلس :	المادة ٩٠ - المادة كما وردت في المشروع
القرار مطروح للمجلس الكريم .	المادة ٩٠ - يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه
موافقه	حسب ترتيب الأسبقية في الطلب ،
السيد المقرر :	ولكل من طالبي الكلام التنازل عن
	دوره لغيره .
	قرار اللجنة

موافقه	المادة ٩١ - المادة كما وردت في المشروع
معالي رئيس المجلس :	المادة ٩١ - للوزراء او من يتوب عنهم
لقرار مطروح للمجلس الكريم .	حق الأولوية في الكلام مرة واحدة
موافقه	لدى بحث أي مشروع او مادة كلما
السيد المقرر :	طلبوا ذلك ويليههم رؤساء اللجان
	ومقرروها واصحاب الاقتراحات ،
	غير ان من حق الرئيس ان يؤخر
	دورهم لحين نضج النقاش او اكتماله .
	قرار اللجنة
	المادة ٩١ - شطب النص السوار في
	المشروع والاستعاضة عنه بالنص
	التالي:-
	- يعطى الاذن بترتيب الأسبقية في الطلب
	الأول فالأول وهكذا إلا اذا كان
	الغرض من الكلام تأييد الاقتراحات
	المطروحة للبحث او تعديلها او
	المعارضة فيها فعندئذ يعطى الاذن
	بالتنازل لأول طالب من مؤيدي
	الاقتراح فلأول طالب من مقترحي
	تعديله ثم لأول المعارضين فيه ويتكرر
	والمقرون ورؤساء اللجان غير مقيدين
	بهذا الترتيب فان لم الحق دائماً في ان

تسمع اقوالهم اثناء المناقشة كلما طلبوا ذلك .
معالي رئيس المجلس :
قرار اللجنة مطروح للمجلس .
الاستاذ عبد الرؤوف .
معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم :
في خطأ كرر من النظام السابق (يعطى الاذن بترتيب الاسبقية في الطلب الاول فالاول) الاول فالثاني وهكذا . . .
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ عبد الكريم الدغمي
السيد رئيس اللجنة :
ان هذا الطلب اخذ من النص القديم صحيح اذا هناك اقتراح باستبدال الاول فالاول بالاول فالثاني .
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ جوه تفضل
السيد عبد الباقي جو :
الاول فالاول هو لغة عبارة صحيحة لانه عندما تعطى الكلمة للاول يعتبر من بعده الاول فمن بعده وهكذا كلما تعطى الكلمة للاول يصبح من بعده الاول أي الحق في الكلام ، العبارة صحيحة مع احترامي لابي عصام .
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :
الثاني لا يكون اول فمعروف ان هناك اول ثم ثاني ثم ثالث ولذلك الامر ليس اعتباراً وإنما الامر حقيقي ولذلك ارى ان تكون ترتيب الاسبقية في الطلب تبعاً الاول فالثاني وهكذا وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
شكراً هناك اقتراح بان نكون الاول فالثاني هناك القضية الحقيقة معركة لغوية بين القادرين على اللغة في هذا المجلس .
معالي رئيس المجلس :
نترك للسيد المقرر اخواننا خبراء اللغة العربية للتحقق أي الالفاظ افضل في هذه القضية ، لكنني سأطرح قرار اللجنة القانوني .
القرار مطروح للمجلس الكريم .
موافقه ؟
موافقه
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩٢ - يؤذن دائماً بالكلام في الحالات التالية وحسب ترتيبها : -
أ - نقاط النظام .
ب - طلب تأجيل النقاش .
ج - طلب تصحيح واقعة مدعى بها .
د - طلب الرد على قول بمن طالب الكلام .

هـ - طلب سحب الاقتراح .
و - طلب احالة الموضوع الى لجنة .
ز - طلب اقفال باب النقاش .
قرار اللجنة
موافقة
معالي رئيس المجلس :
المادة (٩٢) مطروحة للمجلس .
موافقه ؟
موافقه
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩٣ - عند طلب الكلام في المواضيع الواردة في المادة (٩٣) يوقف الرئيس النقاش بعد ان يتم المتحدث كلامه ، ويمت بالطلب فوراً ، ويجوز استئناف قرار الرئيس للمجلس فيطرح الرئيس الاستئناف للتصويت .
قرار اللجنة
موافقه
معالي رئيس المجلس :
المادة (٩٣) مطروحة للمجلس .
موافقه ؟
موافقه
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩٤ - يقصد بنقاط النظام ان يدفع العضو بان النقاش يخالف احكام الدستور او احكام النظام الداخلي ، او ان فيه خروجاً عن الموضوع مدار البحث ، ويثار هذا الدفع في أي وقت من النقاش الا اذا كان المجلس قد شرع في التصويت .
قرار اللجنة
موافقه
المادة (٩٤) مطروحة للمجلس .
موافقه
السيد المقرر :
المادة ٩٥ - يقصد بتأجيل النقاش ، ان يطلب العضو تأجيل بحث البند موضوع النقاش لمدة معينة او لاجل غير مسمى ، فاذا ثني على الاقتراح طرحه الرئيس للتصويت فوراً ودون مناقشة .
قرار اللجنة
المادة ٩٥ - موافقه بعد : -
شطب عبارة (او لاجل غير مسمى) والاستعاضة عنها بعبارة (وان يبرر طلبه بايجاز) .
معالي رئيس المجلس :
القرار مطروح للمجلس الكريم .
موافقه
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع

هكذا من الأهل

المادة ٩٦ - يقصد بتصحيح الواقعة

المدعى بها ، تقديم توضيح حول نقطة مهمة تتعلق بموضوع النقاش ينبغي ابلاغ الاجتماع بها .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم .

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩٧ - لكل عضو ورد في الكلام ما يمس بكرامته ، او يسند له اموراً شائنة او استعملت في الكلام عنه عبارات غير لائقة او اسيء فهم كلامه او موقفه ، ان يرد اذا طلب ذلك عقب التكلم مباشرة او في أي وقت اخر يطلبه ، لنفي ما وجه اليه او تصحيح ما اسع فهمه وله طلب الاعتذار من المتكلم او احواله للموضوع الى التحقيق .

قرار اللجنة

موافقه

القرار مطروح للمجلس

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩٨ -

أ - لا يجوز اقترح اقبال باب النقاش الا اذا تكلم في الموضوع المطروح للنقاش ثلاثة من مؤيديه وثلاثة من معارضييه على الاقل (ان وجدوا) .

ب - اذا ثني على الاقتراح وجب على الرئيس تحديد الاقتراحات التي قدمت في جوهر الموضوع الذي تجسري مناقشته والتي يتعين التصويت عليها بعد اقبال باب المناقشة .

ج - يسمح الرئيس لمحدثين اثنين على الاكثر لشرح اسباب اعتراضهم على اقتراح اقبال باب النقاش ، ثم يطرح للتصويت فاذا وافق عليه المجلس اعلن الرئيس اقبال النقاش .

د - للرئيس ان يقترح اقبال باب النقاش اذا رأى ان الموضوع قد استوفي بحثه .

هـ - لا يجوز اقتراح قفل باب النقاش في المواضيع المتعلقة بالدمستور والنقطة والموازنة العامة والمناقشة العامة الا بعد ان يتحدث جميع طالبي الكلام .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

شكراً سيدي الرئيس

* وهنا ترأس الجلسة سماحة السيد عبد الباقي جو النائب الاول لرئيس المجلس .

سماحة السيد عبد الباقي جو النائب الاول لرئيس المجلس :

السيد المقرر تفضل المادة (٩٩)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩٩ - يتكلم العضو من مكانه او على المنبر ، الا اذا طلب الرئيس الى المتكلم ان يتكلم من المنبر ، اما مقرر اللجنة فلا يتكلم الا من المنبر .

قرار اللجنة

موافقه

سماحة السيد عبد الباقي جو النائب الاول لرئيس المجلس :

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة (١٠٠) وعليها يخالفه اقرأ المادة ثم اقرأ المخالفة اذا سمحت .

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٠ -

أ - لا يجوز توجيه الكلام الا الى الرئيس او الى المجلس .

ب - لا يجوز التلاوة الا في التقارير والوثائق المؤيدة والمستندات والنصوص

انا صحيح اني رئيس اللجنة وافقت على هذا المشروع لكن الحق احق ان يتبع نلاحظ تناقض بين فقره (أ) وفقره (ج) حيث تقول فقره (أ) لا يجوز اقتراح اقبال باب النقاش الا اذا تكلم في الموضوع المطروح للنقاش ثلاث مؤيدين وثلاث معارضيين ان وجدو ثم (ج) تقول يسمح الرئيس لمحدثين اثنين لشرح اسباب اعتراضهم على اقتراح اقبال باب النقاش ، يعني اثنين من المؤيدين استمرار النقاش ثم يطرح الرئيس الاقتراح للتصويت فاذا وافق عليه المجلس مزيد ان نرى ثلاثة او اثنين ، يعني اما يشطب (أ) او يشطب (ج) ، شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف الروابده

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

الوقاية والتعليم :

سيدي انا مع كل احتراماتي واحبالي لرئيس اللجنة ، (أ) نتحدث عن موضوع و (ج) نتحدث عن موضوع (أ) نتحدث عن القضية المطروحة للنقاش لا يجوز لاحد ان يقترح وقف باب النقاش الا اذا ما تكلم ثلاث معارضيين وثلاث مؤيدين بهذا الموضوع في (ج) نتحدث عن قفل باب النقاش اثنين هذه فقط ، شكراً .

التي تحتوي على الأرقام .

ج - يجوز للرئيس ان يأذن بالتلاوة على

ان لا تتجاوز خمس دقائق .

قرار اللجنة

موافقه

هناك مخالفه

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة

أخالف الاكثرية المحترمة ونرى شطب

الفقرة ب والفقرة ج من المادة (١٠٠)

وذلك لان منع التلاوة ان لا يكتب

النائب كلمته وان يرتجل الحديث والاصل

في الحديث في المجلس ان يكون منضبطاً

ودقيقاً وواضحاً والكتابة هي التي تقدم

النائب بشكل موضوعي ولا تطلق له

العنان في ان يقول مرتجلاً ما يشاء .

وان النائب الذي يكتب يحترم نفسه

ويحترم المجلس ويعتني بكلماته . كما ان

بقاء هاتين الفقرتين يقلل من مكانة

النائب وحصره في الكلام الشفهي وقد لا

يكون النائب قادراً على التعبير المرتجل .

لذلك فإننا نرى شطب (د ، ج) من

المادة (١٠٠) .

النائب د . احمد القضاء

النائب عبد الكريم الدغمي

النائب د . همام سعيد

النائب حاتم الغزاوي

الاول لرئيس المجلس :

معالي الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير

الوقاية والتعليم :

ياسيدي رجائي الحار المادة لم تمنع

التلاوة ، المادة قصرت التلاوة على خمس

دقائق حتى يقل الكلام ويكثر التأثير في

المجلس ومن اراد ان يتجاوز الخمس دقائق

من التلاوة فليتكلم دون تلاوة المادة لم

تمنع التلاوة قالت من حق النائب ان يتلو

بموافقة الرئيس لمدة خمس دقائق ، اما لا

اصر على هذه المادة ولا مانع لدي من

شطبها لكنها في يقين انها تحسن الاداء في

المجلس ان من يريد ان يحضر ورقه ليتلو

يتلو خمس دقائق ، شكراً سيدي الرئيس .

سماحة السيد عبد الباقي جو النائب

الاول لرئيس المجلس :

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات :

شكراً سيدي الرئيس

انا اؤيد الاخوه المعترضين على هذه

المادة لانها تضع قيداً على النواب وانا

اؤيد شطب الفقرة (ب، ج) وشكراً .

سماحة السيد عبد الباقي جو النائب

الاول لرئيس المجلس :

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي :

معالي الرئيس اثني على زملائي

بشطب هاتين الفقرتين لكي لا نطلع عن

الخط الغير لائق في كلامنا من يتكلم وهو

يثق من نفسه على الورق يكون افضل

للمجلس وشكراً .

سماحة السيد عبد الباقي جو النائب

الاول لرئيس المجلس :

تفضل اخوارشيد

السيد عبد الله اخوارشيد :

سأتقيد باللغة التي اجازها لنا سماحة

الشيخ لانني اطلب شطب الفقرتين

(ب، ج) لانهما قيد حاسم على كلمات

السادة النواب .

سماحة السيد عبد الباقي جو النائب

الاول لرئيس المجلس :

الاستاذ عبد الهادي

السيد عبد الهادي الجالي :

شكراً معالي الرئيس

هذه النقطة مهمة واخذت نقاش

باللجنة القانونية والسبب فيها انه فعلاً

يعني يوجد ممارسات في الماضي ان

شخص يتكلم ساعه طبعاً بامر مكتوب

وهذا كان في تضييع لوقت المجلس فانا

اقترح ان تضاف لها باستثناء مثلاً الثقة

وخطاب الموازنة حتى تكون بالايام

العادية ما يكون اكثر من خمس دقائق ،

شكراً .

سماحة السيد عبد الباقي جو النائب

الاول لرئيس المجلس :

الان نصوت على الابعد وهي المخالفة

والمطالبة بشطب الفقرتين (ب) و (ج)

من يوافق على شطب هاتين الفقرتين .

السيد الامين العام :

٢٧ من ٤٣ .

سماحة السيد عبد الباقي جو النائب

الاول لرئيس المجلس :

٢٧ من ٤٣

إذا تشطب الفقرتين (ب ، ج) .

وتعطى الحرية لمن يريد ان يكتب ما

يشاء

المادة بعد الشطب ؟

موافقه .

المادة (١٠١)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠١ - لا يجوز للعضو ان يتكلم

اكثر من مرة واحدة في المواضيع

المتعلقة بالنقطة او المناقشة العامة ،

واكثر من مرتين في أي مسألة اخرى

ولا يسري ذلك على مقدم الاقتراح

والوزراء ورؤساء اللجان ومقرريها .

قرار اللجنة القانونية

هكذا من الأشهر

المادة ١٠١ - موافقه بعد شطب حرف

(و) السواردي في كلمة (واكثر)
والاستعاضة عنه بكلمة (ولا) .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

شكراً سيدي الرئيس

هذا التعديل ورد من سماحتك في
اللجنة انه (ولا اكثر من مرتين في أي
مسألة اخرى) ونحن اخذنا بتعديلك
باعتبار انك تمثل مدرسه الكوفه اللغويه ،
شكراً .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

الواقع انكم ليستوني مالم افصله لانه
عندما اقول (ولا اكثر) هذه ممكن تأتي
بمعاني عدة ، واكثر ولكن انا سألته كيف
تصبح الصيغة .

السيد المقرر :

الصيغة سيدي تصبح (لا يجوز للعضو
ان يتكلم اكثر من مرة واحدة في المواضيع
المتعلقة بالنقطة او المناقشة ولا اكثر من
مرتين) .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

السيد سليمان السعد

السيد سليمان السعد :

شطب التعديل الذي ورد على فقره
والاستعاضة عنها بكلمة (ولا) كلمة

(ولا) اعتقد هنا غير جائزه يعني فقط ان
تكون (اكثر) شطب (واو) فقط ولا
نضيف (لا) حتى تكون العبارة سليمة
سواء وضعتها انت ام غيرك .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

الدكتور وضع قيداً في المناقشة انت
عندما تحذف (الواو) لا تكون الصيغة
منسجمة ولا تكون اللغة صحيحة فنرجع
لرأي الاخوان .

تفضل ابو عصام .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير
الزراعة والتعليم :

شكراً سيدي الرئيس .

مادام هذا التعديل لم يجد له اباً فارجو
ان لا يقبل احد بنوته وان نعود للاصل
بان تكون (واكثر) او بديل منها وهو
افضل (او اكثر) لان المطلق (لا يجوز
للعضو ان يتكلم اكثر من مرة واحدة او
اكثر من مرتين) وترتاح (او) بديل
(الواو) ونحل القضية .

الاضافه الثانية سيدي الرئيس
للتخفيف عن المجلس في المواضيع المتعلقة
بالنقطة او الموازنه او الموازنه العامه لانه
ايضاً ساقطه طباعية سيدي ، مرات النقطة
والمناقشة العامه والموازنه الحديث لمرة
واحدة فقط ، شكراً .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

المادة (١٠١) كما جاء في الاقتراح ؟
موافقه

اصبحت (او اكثر) ، المادة (١٠٢)
السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٢ - ان مدة الكلام المسموح
بها للعضو هي :-

أ - في السؤال : خمس دقائق لكل من
السائل والوزير المختص .

ب - في الاستجواب : نصف ساعة
للمستجوب لشرح استجوابه ،
ونصف ساعه لرد الحكومة ، وعشر
دقائق لكل نائب .

ج - في المناقشة العامة : نصف ساعة
لكل نائب ، وساعة لكل كتلة .

د - في مناقشة النقطة : نصف ساعة لكل
نائب ، وساعة لكل كتلة .

هـ - في مناقشة الموازنه العامة : خمس
عشرة دقيقة لكل نائب ، ونصف
ساعة لكل كتلة .

و - في الحالات الاخرى : تحدد مدة
الكلام لكل نائب او كتلة بقرار من
الرئيس .

قرار اللجنة

المادة ١٠٢ - موافقة بعد اعادة صياغة
الفقرات التالية لتصبح بالنص التالي :-

ج - في المناقشة العامة : عشرة دقائق
لكل نائب ، وخمسة دقائق لكل نائب
اذا اشترك اكثر من نائب في كلمة
واحدة .

د - في مناقشة النقطة : نصف ساعة لكل
نائب ، وعشرة دقائق لكل نائب اذا
اشترك اكثر من نائب في كلمة
واحدة .

هـ - في مناقشة الموازنه العامة : نصف
ساعة لكل نائب ، وعشرة دقائق لكل
نائب اذا اشترك اكثر من نائب في
كلمة واحدة .

و - شطب عبارة (او كتلة) الواردة
فيها والاستعاضة عنها بعبارة (او
بمجموعة نواب) .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

في فقره (د) الحقيقة مع احترام
تعديل اللجنة القانونية ، في مناقشة النقطة
نصف ساعة لكل نائب (اذا اشترك اثنين
لكل نائب عشر دقائق تصير عشرين
دقيقة يعني الاثنين صاروا اقل من واحد .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

نصف ساعه الحد الأدنى واحد واثنين وثلاث بصلوا نصف ساعه مازاد فوق ذلك يبدأ يريد عشر دقائق ، لانه لا يجوز النزول عن النصف ساعه لانها لواحد ، فواحد اثنين ثلاث تفضل بالنصف ساعه ، اية اضافته جديده يبدأ بضيف عشر دقائق ، يعني محلوله ووضحه لانه حد أدنى لا يجوز ان تنزل عنه ، احياناً في التشريع ليس النص ولكن فهم النص هو الاساس ان الحد الأدنى هو نصف ساعه لنائب واحد .

باسيدي الاصل في هذه المادة هو تقنين الكلام لزيادة انجاز المجلس هذا الاصل بها ، الاصل بالمادة المعطاه للنائب الواحد هي الحد الأدنى لاي مجموعه نواب ، اذا كانت معطاه لواحد كيف تحرم منها مجموعه ، لكن اذا تجاوزت المجموعه العدد المقرر تبدأ تضيف وقتاً لذلك العضو ، فمثلاً في موضوع مناقشة الثقة افترض ان كتلة من ثمانية عشره نائباً ، ثمانية عشره نائباً ضرب عشره دقائق تعني ثلاث ساعات ، كتلة من ست نواب في عشره دقائق تعني ساعه كامله .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :
تفضل الاستاذ عبد الهادي

السيد عبد الهادي الهادي :

شكراً ، الذي تفضل به معالي ابو عصام وارد ومفهوم ، وان اقترح ان تضاف (الاقل نصف ساعه) يعني الفتره الاقل يمكن ان ترتب مثل ما قال الاخ خليل فأنا ما عندي اقتراح كيف تعديل الجمله لكن انا اؤيد ما جاء في كلام ابو عصام شكراً .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

اعتقد لازالة الغموض فقط ان نضيف (وعشرة دقائق اضافيه لكل نائب) شكراً .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

معالي وزير الثقافه

معالي وزير الثقافه :

انا بهذه النقطة اريد ان اناقش الجانب الاخر فيها يعني انا من خلال تجربتي المتراصعه في هذا المجلس ماعدنا مشكله حقيقيه وفارضة نفسها في موضوع الوقت اذ والله النائب يتحدث كثيراً او يتحدث قليلاً ، في ايام مشهوده لمجلس النواب متعلقه بالموازنه ومتعلقه بالثقة واستثناء هذه الايام المشهوده والضروري ان يتحدث النائب بالطريقه التي يريد

الواحد نصف ساعه الذي يلبي بنصف ساعه مكتوبه وعندما تكون لبعض الكتل ثلاث ساعات ، الان نريد زيادة الانجاز وتقليل الحديث فيما لا طائل تحته ، هذا هو الاصل ، اما ما تكلم به الاخ خليل حدادين انا اعتقد اضافته فقره في نهاية المادة (ز) لا يجوز ان تقل مدة الكلام لعدد من النواب عن الحد الأدنى المسموح به للنائب الواحد ، ينتهي الموضوع .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

الاخ حماد ابو جاموس

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً معالي الرئيس

بالاضافه لما تفضل به معالي ابو عصام ونريد كل كلمه جاء فيها ، فنحن نضع هذا النظام ليس للمجلس الحالي فقط ، انما للمجالس القادمه ، هذه نقطه .

النقطه الثانيه يجب وضع ضوابط للكلام مهما كان الضرر ، ولذلك انا اؤيد ما ورد في المشروع مع التعديل الذي تفضل فيه ابو عصام ، شكراً سيدي الرئيس .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

الاخ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي :

شكراً معالي الرئيس

والوقت الذي يريد ، خلاف هذه الايام خلاف مناقشة الموازنه ومناقشة الثقة ترى نحن من المجالس النيابيه التي لا تسهب كثيراً يعني لا احسن ان فيه مداخلات، تطول كثيراً انا اقترحي ان تلغى كل هذه التفصيلات في الوقت خمس دقائق ونصف ساعه وساعه وان يترك الامر كما هي حاله الان لتقدير الرئيس ما عندنا مشكله اخواني حقيقه في هذه المسأله ارجو ان تترك لتقدير الرئيس كما كانت سابقاً ، وانا اضرب مثل من جلسه اليوم ، معالي الرئيس قال اريد ان يتحدث كل نائب دقيقتين واضاء الضوء الاحمر وتوقف النائب عن الحديث عندما صار دقيقتين وثلاثين فسي صلاحيات تترك لرئيس مجلس النواب ان يترك لتقديره هذه الامر دون ان تدخل في تفصيلات انا اعتقد لا يجوز ان تكون في نظام داخلي ، شكراً .

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس :

معالي النائب عبد الرؤوف الروابده

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

الاصل الانضباط والاصل الضبط في كل أمر ولا يعقل ان بعض المواضيع تأخذ اياماً ثلاثه دون جدول ، أنا لا ادري ما هو الكلام عندما نتكلم عن النائب